مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (09) / العــدد: (02)، (2025)
ص 217 - 243

جُزرٌ حاسمة: أهمية الجغرافيا وقيودها في الرؤية الجيوبولتيكية للصين واستراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي

Critical Islands :The Significance and Constraints of Geography in China's Geopolitical Vision and Strategy toward the South China Sea

جلال خشيب
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، khechib.djallel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/31 تاريخ قبول النشر: 2025/12/25 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يستكشف هذا المقال الدور الحاسم للجغرافيا في تشكيل الرؤية الجيوبولتيكية للصين تجاه بحر الصين الجنوبي وجزره المترامية، في سياق التنافس الاستراتيجي المتصاعد مع الولايات المتحدة. إذ ينظر المقال إلى هذه المنطقة باعتبارها منطقة ارتطام جيوبولتيكي بين قوتين عظميين، حيث تتقاطع المصالح الجغرافية-البحرية مع اعتبارات الأمن القومي وموازين القوة الدولية. وتُظهر الخصائص الطبوغرافية البحرية المتشعبة للمنطقة، بما في ذلك كثافة الجزر والشعاب المرجانية المترامية، أنّها لا تمثّل مجرّد مجالٍ للتوسّع الصيني، بل بيئةً مُركّبةً تفرض فرصًا وتحدّيات متزامنة أمام صانعي القرار في بيجين. ومن خلال إبراز جزيرة تايوان -كعائق رئيسي أو نقطة ارتكاز أساسية - ضمن سلسلة الجزر الأولى، يُحلّل المقال كيف تسهم الجغرافيا في بلورة الاستراتيجية البحرية الصينية، ويبحث في مدى قدرة بيجين على تجسيد رؤيتها الجيوبولتيكية في ظلّ بيئةٍ تنافسيةٍ معقّدة تتسّم بوجود قيودٍ جغرافية صارمة وضغوطٍ أمريكية مضادّة. بذلك، يُظهر المقال أنّ الجغرافيا ليست مجرد خلفية محايدة للتنافس الدولي، بل فاعل بنيوي يرسم إلى حدٍّ كبيرٍ مسارات القوة والتوازن في النظام الدولي المُتشكّل للقرن الحادي والعشرين.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا؛ بحر الصين الجنوبي؛ منطقة الارتطام الجيوبولتيكي؛ سلسلة الجزر الأولى؛ الاستراتيجية البحرية الصينية؛ التنافس الصيني - الأمريكي.

Abstract:

This article examines the crucial role of geography in shaping China's geopolitical vision of the South China Sea and its sprawling archipelagos, against the backdrop of intensifying strategic competition with the United States. The region is framed as a "Geopolitical Crush Zone" between two great powers, where maritime and territorial considerations intersect with national security imperatives and international power dynamics. The intricate maritime topography, characterized by densely clustered islands and expansive coral reefs, reveals that the area is not merely a stage for Chinese expansion but a complex environment presenting simultaneous opportunities and challenges for Beijing's policymakers. By highlighting Taiwan —as a major obstacle or critical pivot point—within the "First Island Chain," the study analyzes how geographic realities design China's maritime strategy and assesses Beijing's ability to project its geopolitical vision amid a competitive environment characterized by strict geographic constraints and countervailing U.S. pressures. The findings underscore that geography is not a passive backdrop but a structural determinant that significantly shapes power relations and strategic balances in the evolving twenty-first-century international system/order.

Keywords: Geography; South China Sea; Geopolitical Crush Zone; First Island Chain; Chinese Maritime Strategy; Sino- American Rivalry.

1. مقدّمة:

يشكّل بحر الصين الجنوبي، بما يختزنه من شبكة جزرٍ وشعابٍ مرجانية معقّدة، أحد أبرز الفضاءات البحرية التي تكثّف التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة. فالموقع الجغرافي الفريد لهذه الجزر، وفي مقدّمتها تايوان التي تُعدّ نقطة ارتكاز ضمن ما يُعرف بـ السلسلة الجزرية الأولى، يجعل من المنطقة مسرحًا نموذجيًا لما يمكن وصفه بـ منطقة ارتطام جيوبولتيكي بين قوتين عظميين تتنازعان النفوذ في شرق آسيا.

تُظهر هذه البيئة البحرية أنّ الجغرافيا ليست مجرّد خلفية محايدة للتفاعلات الدولية، بل فاعل بنيوي يُعيد تشكيل مسارات القوة، إذ تتحكّم التضاريس البحرية المعقّدة في قدرة الأطراف على المناورة، وتفتح في الوقت نفسه فرصًا لتوسيع النفوذ عبر السيطرة على الممرات الحيوية وموارد الطاقة الكامنة. في هذا السياق، يكتسب التنافس الصيني–الأمريكي بُعدًا جغرافيًا مركزيًا، إذ تنظر الصين إلى هذه الجزر كحديقةٍ خلفيةٍ لها، وكجزءٍ من مشروعها الجيوبولتيكي لتأمين سلسلة الجزر الأولى وتعزيز قدراتها البحرية، بينما ترى الولايات المتحدة فيها مواقع استراتيجية لتثبيت التوازن البحري واحتواء التوسّع الصيني في المنطقة. ومن هنا، تصبح الجغرافيا عنصرًا فاعلاً في صياغة الاستراتيجيات وتحديد فرص نجاحها أو تعثّرها.

إنّ تصاعد هذا التنافس الجيوبولتيكي، وتداخله مع اعتبارات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، يفرض مقاربة تُعطي أولوية لفهم دور الجغرافيا –بما تنطوي عليه من فرص وقيود– في بلورة الاستراتيجيات البحرية للقوتين العظميين. بناءً على ذلك، يركّز هذا المقال على تحليل الكيفية التّي تسهم بها الخصائص الطبوغرافية والجزرية لبحر الصين الجنوبي في صياغة الرؤية الجيوبولتيكية للصين، وفي اختبار حدود قدرة بكين على ترجمة هذه الرؤية في ظل بيئة تنافسية تتسّم بالاحتدام الأميركي–الصيني.

ينطلق المقال من سؤال مركزي مفاده: ما حدود تأثير العامل الجغرافي في تشكيل الرؤية الجيوبولتيكية للصين واستراتيجيتها تجاه جزر بحر الصين الجنوبي، وهل يمكن اعتبار الجغرافيا الجزرية البحرية هناك مُحدّدًا أساسيًا لمسارات التنافس الصيني - الأمريكي وبالتالي لطبيعة القطبية التّي تتبلور في المنطقة؟

الفرضية المركزية:

*في سياق التنافس الصيني–الأمريكي، يُشكّل العامل الجغرافي – مُمثّلاً في الطبيعة البحرية والجُزرية لمنطقة بحر الصين الجنوبي والموقع الجيوستراتيجي لجزره – مُحدّدًا أساسيًا للرؤية الجيوبولتيكية للصين واستراتيجيتها تجاه المنطقة، إذْ يمنح هذا العامل بيجين فرصًا لتعزيز نفوذها وتجسيد مشاريعها الجيوبولتيكية، لكنّه يفرض في الوقت نفسه قيودًا على استراتيجياتها، وهو ما يجعل الجغرافيا عاملاً مُحدِّدا لمسار التنافس الصيني-الأمريكي ومصيره هناك، وبالتالي لطبيعة البنية القطبية في بحر الصين الجنوبي وشرق آسيا عمومًا، فمن يُسيطر على جزر المنطقة سيُغيّر توزيع القوة في المنطقة لصالحه، وسيُغيّر بنية قطبيتها تبعًا لذلك.

الأسئلة الفرعية:

- كيف تُسهم الجغرافيا البحرية–الجُزرية لبحر الصين الجنوبي في تشكيل الرؤية الجيوبولتيكية للصين؟
- ما الأبعاد الاستراتيجية التي تكتسبها جزر المنطقة في ضوء خصائصها الجغرافية–الطبوغرافية وارتباطها بمسارات التجارة العالمية؟
- بأيّ آلياتٍ توظّف الصين الموقع الجغرافي لهذه الجزر ضمن استراتيجيتها، وما حدود ما تُتيحه الجغرافيا من فرصٍ وما تفرضه من قيود؟
- هل الطبيعة الجُزرية لمنطقة بحر الصين الجنوبي، تجعل منها منطقة ارتطامٍ جيوبولتيكي في سياق التنافس القائم بين القوتين العظمتين، الصين والولايات المتحدة؟
- ما انعكاسات العامل الجغرافي على طبيعة التوازنات والقطبية في شرق آسيا: هل يُرسّخ الثنائية القطبية أم يدفع نحو إعادة تشكيلها؟

محاور الدراسة:

1 - المكانة الجيوستراتيجية لجزر بحر الصين الجنوبي في السياسة الدولية.

2 - المحور الثاني: توظيف الجغرافيا في رؤية الصين واستراتيجيتها.

3 - المحور الثالث: سلاسل الارتطام الجيوبولتيكي: قيود الجغرافيا في رؤية الصين واستراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي وجُزره.

2.المكانة الجيوستراتيجية لجُزر بحر الصين الجنوبي في السياسة الدولية:

يركّز هذا المحور على إبراز المكانة الجيوستراتيجية لجُزر بحر الصين الجنوبي في السياسة الدولية، وذلك عبر دراسة خصائصها الطبوغرافية والبحرية وموقعها الحيوي ضمن سلسلة الجزر الأولى، وتحليل الدور العسكري لجُزره من حيث احتضانها للقواعد والمنشآت ذات الطابع الأمني والدفاعي، وكذلك توضيح أهميتها الجيو–اقتصادية بوصفها فضاءً غنيًا بالموارد الطبيعية، وممرًا محوريًا للتجارة العالمية وأمن سلاسل الإمداد. أخيرًا، يُحدّد المحور أبرز المطالب الجُزرية بين الصين ودول المنطقة، والنزاعات العالقة في بحر الصين الجنوبي والتّي تجعله منطقةً ساخنة.

1.2. الطبيعة الطبوغرافية والبحرية للمنطقة والموقع الحيوي لجزرها ضمن سلسلة الجزر الأولى:

يحتل بحر الصين الجنوبي حوالي 648 ألف ميل مربع، وهو جزءٌ من المحيط الهادي، يمتّد تقريبًا من مضيق مَلَقَا في الجنوب الغربي إلى مضيق تايوان في الشمال الشرقي. فهو مُحاطٌ بالصين وتايوان من الشمال، فيتنام من الغرب، ماليزيا وبروناي وأندونيسيا وسنغافورة من الجنوب والجنوب الغربي، والفليبين من الشرق. حسب تقديرات، يتضمّن البحر أكثر من 30 ألف جزيرة صغيرة وصخور وشعب مرجانية. يتموضع معظمها في مجموعة جزر سبراتلي وباراسيل **(Spratly and Paracel Islands)** ، عددٌ من هذه الجزر متنازعٌ حولها حاليًا، ويرتبط ذلك بمسألة الحقوق الإقليمية للدول المُطلّة على البحر.[1]

وكما هو مُعرّفٌ في المادة 122 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الدولي، فإنّ بحر الصين الجنوبي شبه مغلق، ويشمل 15 جزيرة من أرخبيل باراسيل، و45 جزيرة

والعديد من الشعاب المرجانية والصخور في أرخبيل سبراتلي، وضفة ماكليسفيلد، والجزر الثلاث لمجموعة براتاس. يمتّد الجزء الجنوبي إلى جرف سُوندا، وهو ضحل، يقل عمقه عن 200 متر، لكن حوض بالاوان عند جانبه الجنوبي الشرقي أعمق، حيث ينخفض إلى أقل من 2000 متر. ويحتوي بحر الصين الجنوبي على أرففٍ قارية واسعة وأحواض عميقة تصل إلى أعماق تتجاوز 5,000 متر، ما يجعله منطقة غنية بالموارد البحرية والطاقة الهيدروكربونية.[2]

ويُعدّ بحر الصين الجنوبي من أكثر البحار تعقيدًا من حيث طبيعته الطبوغرافية، كما أنّ تكتلاته لا تُعتبر مجرّد تكوينات جغرافية، بل هي نقاط ارتكاز استراتيجية للتحكّم في طرق الملاحة البحرية وخطوط الاتصال البحرية (SLOCs) الحيوية. هذه الطبيعة المعقدة تمنح المنطقة خصائص مزدوجة: سهولة السيطرة على المضائق والممرّات البحرية من جهة، وإمكانية استخدامها كعائقٍ طبيعي أمام القوى البحرية من جهة أخرى.[3]

خريطة رقم 1: توضّح الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي



ترتبط أهمية تضاريس البحر بشكلٍ مباشر بمفهوم سلسلة الجزر الأولى، إذ تُشكّل جزر بحر الصين الجنوبي جزءًا لا يتجزأ من هذا الامتداد الجغرافي الممتّد من جزر اليابان وأوكيناوا مرورًا بتايوان والفلبين وصولاً إلى بورنيو. وفي سياق التنافس الإقليمي والدولي هناك، تُمثّل هذه السلسلة خطّ دفاعٍ أماميٍّ أو حاجزًا بحريًا يمكن عبره للدول ممارسة استراتيجيات الاحتواء أو منع الوصول (anti-access/area denial) في مواجهة القوى الكبرى.[4] هكذا، فإنّ الطبيعة الطبوغرافية لبحر الصين الجنوبي ليست مجرّد خاصيّة جغرافية، بل عامل أساسي في صياغة التوازنات الجيوبوليتكية والاستراتيجيات البحرية، ما يفسر احتدام التنافس الدولي حول هذه المنطقة.

2.2. الأهمية العسكرية والجيو-اقتصادية لبحر الصين الجنوبي وجزره:

ترتبط أهمية جزر بحر الصين الجنوبي بتموضعها الجغرافي ضمن هذا البحر وأيضًا بالموارد والمضائق والممّرات البحرية التّي يحوزها البحر وترسمها فيه هذه الجزر، والأهم

هو تموقع هذه الجزر في قلب التنافس الصيني-الأمريكي في الإندوباسفيك. يُطلق روبرت كابلان تسمية البحر المتوسّط الآسيوي على بحر الصين الجنوبي، نظرا لأنّه سيكون في قلب الجيوبولتيك العالمي خلال العقود المقبلة. أمّا أندرو إريكسون ولايل غولدشتاين (Erichson and Goldstein)، فيُشبّهان بحر الصين الجنوبي بكونه *خليجًا عربيًا ثانيًا* لأهميته الجيواقتصادية الحيوية في تنافس الكِبار.[5]

يُشير عددٌ هائلٌ من التحليلات والأرقام المختلفة إلى تشكّل لوحة جديدة لعالم يتسّم بعدم اليقين، تنتقل فيه ملامح القوة من غرب العالم نحو شرقه، ويكون بحر الصين الجنوبي في قلب هذا الشرق. أُجادل هنا بأنّ منطقة بحر الصين الجنوبي ستكون قلبًا جديدًا لهذا العالم المتشكّل، ومحورًا لنزاعاته المستقبلية أيضًا. في مقالٍ حمل عنوان، بحر الصين الجنوبي .. هل سيكون ساحةً محتدمةً لنزاع المستقبل؟، يساند روبرت كابلان هذا التصوّر، ويرى، بأنّ بحر الصين الجنوبي يمثّل مركز أوراسيا البحري وساحةً مرشّحة لصراعٍ جيوبوليتكيٍ محتدم بين القوى الكبرى، نظرًا لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية. تمرّ عبر مضائقه، مثل ملقا وسوندا ولومبوك، أكثر من نصف الحمولة التجارية العالمية وثلث حركة الملاحة البحرية، كما يُنقل عبر مضيق ملقا وحده نفطٌ يفوق بستّ مرات ما يمرّ عبر قناة السويس وسبعة عشر ضعف ما يُنقل عبر قناة بنما. يعتمد على هذه الممرات نحو ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية، و60٪ لليابان وتايوان، و80٪ من واردات الصين النفطية. إلى جانب ذلك، يحتوي البحر على احتياطي يُقدّر بـ7 مليارات برميل نفط و900 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، فضلًا عن نزاعاتٍ إقليميةٍ مزمنة تجعل منه بؤرةً جيوبوليتكية بالغة الحساسية.[6]

إن المزايا الاقتصادية والتجارية الضخمة لبحر الصين الجنوبي تجعل منه مركز جذبٍ وتنافس. يُبرز أندريه جيرو في كتابه، جيوبوليتيك النفط والغاز أنّ النفط والغاز يشكّلان *المركز الحقيقي للعالم*، إذ إنّ السيطرة عليهما تعني السيطرة على النظام الدولي. ويرى أنّ العلاقات الدولية تُدار وفق منطق القوة، وأنّ التجارة ليست مجرد تبادلٍ اقتصادي، بل شكلٌ من الصراع تُستخدم فيه الأدوات المالية والاقتصادية والجغرافية لتحقيق النفوذ.[7]

وممّا يُعزّز أهمية بحر الصين الجنوبي وجزره هو إقدام الدول المتنافسة هناك على إرساء تواجدٍ عسكريٍ أو شبه عسكريٍ على الجزر التّي تسيطر عليها، من خلال توسيع قواتّها العسكرية عليها أو حتّى عبر بناء جزرٍ اصطناعية على مقربةٍ منها. فعلى سبيل المثال، تُحافظ الصين على تواجدِ حاميةٍ عسكريةٍ في جزر باراسيل، وقد قامت خلال العقدين الماضيين بإنشاء جزرٍ اصطناعيةٍ في مجموعة جزر سبراتلي، أتمّت تايوان بالمقابل أيضًا بناء مدرجِ مطارٍ لهبوط طائراتها على جزيرة إيتو أبا التّي تسيطر عليها، في الوقت الذّي أنشأت فيه ماليزيا أيضًا مهبطًا للطائرات على شِعاب سوالاو **(Swallow Reef)**. لقد تسبّبت كلّ هذه المنافسة في تفجير مواجهاتٍ مباشرةٍ بين أطرافها في أحيانٍ كثيرة، وقد كانت الصين أبرز هؤلاء المنخرطين في هذه المواجهات باعتبارها تطالب بمعظم البحر.[8]

وتستمر أنماط الأفعال وردود الأفعال المُأصّلة لادعاءات ومطالبِ كلّ طرفٍ في تحدّيها لبعضها البعض، حتّى سمّاها العديد من الخبراء *بالحالة العادية الجديدة*، وصفًا لما يحدث في بحر الصين الجنوبي بشكلٍ متكرّر.[9]

سلوكات أفعالٍ وردود أفعالٍ متضاربةٍ بين المتنافسين، إضافةً إلى استعانة دول المنطقة بالتواجد العسكري الأمريكي هناك لموازنة الصين (مثلما فعلت الفليبين سنة 2016 عندما منحت الولايات المتحدة ثمانية قواعد عسكرية على أراضيها تعزيزًا لاتفاقية التعاون الدفاعي المشترك المُوقّعة سنة 2015 بين البلدين)، كلّ ذلك يجعل المنطقة ساحة غليانٍ حقيقية على حدّ توصيف روبرت كابلان في كتابه، غليان آسيا. وهذه مجرّد أمثلةٍ مُجتزأةٍ من شأنها أن تكشف لنا حجم الاحتقان والغليان الذّي يشهده بحر الصين الجنوبي وجزره بين أطارفه المحليّين المتنافسين من جهة، كما تكشف لنا من جهةٍ أخرى الأهمية الحيوية للمنطقة، في خِضّم التنافس الأكبر الذّي تشهده بشكلٍ متزايد بين الصين كقوة ضخمةٍ صاعدةٍ هناك، والولايات المتحدة صاحبة التواجد العسكري الأكبر الموازن لقوة الصين.

3.2. أبرز المطالب الجُزرية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي:

غالبا ما أُضفِيَ على جزر بحر الصين الجنوبي (غير المأهولة في معظمها) أهميّةً استراتيجية وعسكرية واقتصادية بالغة. تطلّ ثماني دول على بحر الصين الجنوبي، وتشهد كلّها نهضةً صناعيةً سريعة على اختلاف درجات وتيرتها، الأمر الذّي يجعل اقتصاداتها في حاجةٍ متزايدة لموارد الطاقة المتواجدة في الإقليم. وكان من المتوقّع خلال الفترة ما بين 2003-2023، أن يرتفع استهلاك النفط إلى ما نسبته 3.9% سنويا، مع العلم أنّ ما يُقارب نصف هذه الزيادة مرتبط بالصين لوحدها. لذلك فقد ترافقت زيادة الاحتياجات الطاقوية في المنطقة بتراتبِ الأولويات السياسية والاستراتيجية لدولها، فصار هناك تركيزٌ سياسي واهتمامٌ استكشافيٌّ كبير للإمكانيات النفطية والغازية المتواجدة تحت البحر. كلّ ذلك رافقه حساسيات سيادية شديدة، وتوتّراتٌ متعاقبة بين دول المنطقة، لاسيما بين تلك الدول المطالبة بحقوقٍ سيادية في بحر الصين الجنوبي، وهي ستّة دول: الصين، تايوان، فيتنام، ماليزيا، الفلبين، وبروناي.[10]

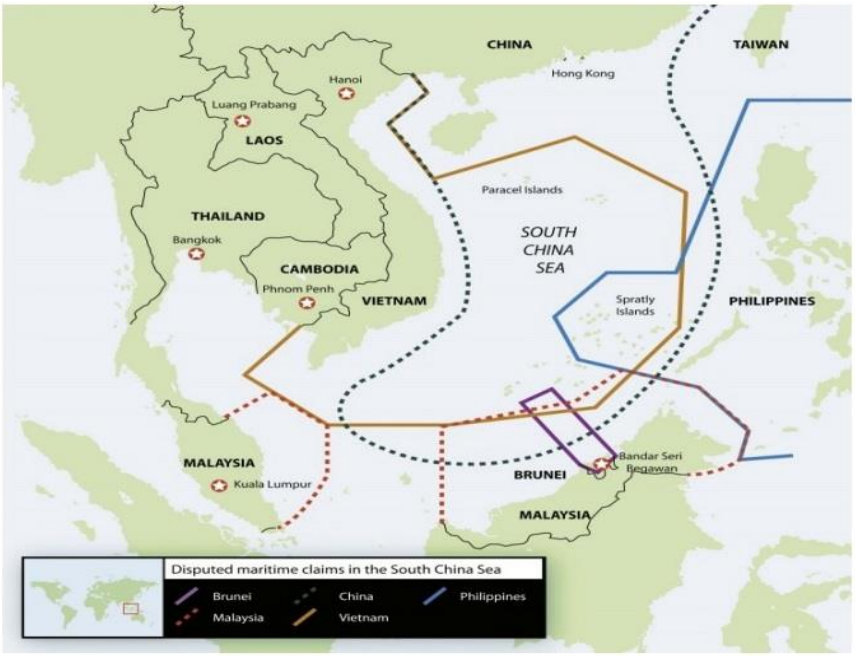
خريطة رقم 2: الدول صاحبة الادعاءات والمطالب السيادية في بحر الصين الجنوبي



Source: Gregory B. Poling, The South China Sea in Focus: Clarify the Limits of Maritime Dispute**,** A Report of the CSIS Sumitro Chair for Southeast Asia Studies (July 2013), p. 1.

وبخصوص جزر باراسيل، فهي جزرٌ متنازعٌ عليها من طرف الصين، وتايوان، والفيتنام. أمّا جزر سبراتلي فمتنازع عليها من طرف الصين، وتايوان، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وبروناي. أمّا شِعاب سكاربورو **(Scarborough Schoal)** قرب الفلبين والتّي تُعتبر أحيانًا جزءًا من مجموعة جزر سبراتلي، فتُطالب بها كلٌّ من الفيلبين، والصين، وتايوان. كما تعرف الحدود البحرية في خليج تونكين خلافات بين الصين والفيتنام.[11]

خريطة رقم 3: توضح حدود ادعاءات ومطالب كلّ طرف في بحر الصين الجنوبي



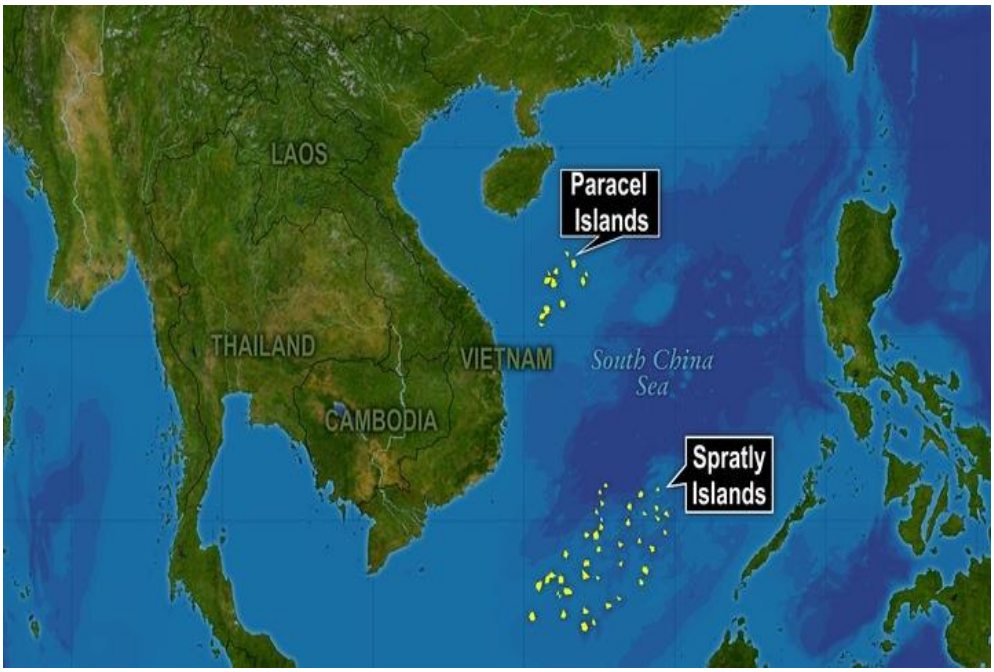
Source: IHS/Jane's

Source: Jon Lunn and Arabella Lang, *Ibid.*, 5

فمن خلال هذه الخريطة يتضّح وجود مناطق متداخلة بين إدّعاءات دول المنطقة في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذّي يُبقيها محلّ خلافاتٍ وتوتّراتٍ، بل ومواجهاتٍ مباشرةٍ أيضا. من الجدير بالذكر، أنّ معظم دول المنطقة تسيطر على مجموعة جزرٍ بعينها في بحر الصين الجنوبي وتحاول إبقاء سيادتها عليها، إذ تسيطر فيتنام على 21 جزيرة، أمّا الفليبين وماليزيا فتسيطران على 8 قطع، وتتحكّم الصين في 7 جزر، بينما تسيطر تايوان على جزيرة واحدة وهي الأكبر، جزيرة إيتا أبو **(Itu Aba)**، في الوقت الذّي لا تسيطر فيه بروناي على أيّ جزيرة مع أنّها تدّعي السيادة على جزيرتين هناك. تُقدّم كلٌّ من الصين، وتايوان، وفيتنام حججًا تاريخيةً لإثبات سيادتها على ما تدّعيه من جزر، أمّا إدّعاءات الآخرين فمتمركزةٌ أساسًا على القرب الجغرافي أو الحقوق في المناطق الاقتصادية الخالصة. مع ذلك، فالجميع يسعى لنيل مطالبه عبر جملةٍ من الحجج الشرعية والقانونية.[12]

أمّا بخصوص أندونيسيا، فهي لا تُطالب بأيٍّ من الجزر المتنازع عليها هناك، لكن لديها منطقةٌ بحريةٌ متداخلةٌ مع فيتنام والصين، تدّعي بأحقيّتها فيها. إنّه من المبدئي التمييز بين الادعاءات بحقوقٍ معيّنةٍ في جزرٍ ما، والمطالبة بحقوقٍ ما في مناطقَ بحريةٍ بعينها،[13] إذْ ترتبط الأخيرة بحقّ الدولة في الوصول إلى المصادر السمكية تحت الماء وحقوق التنقيب عن الغاز. في الوقت الذّي ترتبط فيه حقول الغاز الطبيعي الأساسية لكلٍّ من فيتنام وماليزيا والفليبين بمناطق تتضمّن مطالب قومية بحرية للصين، الأمر الذّي يُبقي كلّ المنطقة في حالة غليانٍ دائم.[14]

خريطة رقم 4: توضح تموقع مجموعة جزر باراسيل وسبراتلي المتنازع عليها



Source: Calvin Solomon, "Disputes in Asia Pacific Pits China Against Its Neighbors," *PBS News*, September 7, 2012.

3. توظيف الجغرافيا في رؤية الصين واستراتيجيتها:

يناقش هذا المحور أهمية ودور عامل الجغرافيا في تشكيل الرؤية الجيوبولتيكية للصين تجاه بحر الصين الجنوبي بجزره وشعابه الممتدّة، وكيف تستفيد الصين من الجغرافيا البحرية والجزرية لهذا البحر من أجل صياغة استراتيجية بحريةٍ فاعلة ودعم استراتيجياتها الكبرى.

بدايةً، نؤكّد بأنّ انتقال القوة نحو شرق العالم حمل معه انتقالاً نوعيًا لمصالح الفواعل الدولية المتنافسة نحو مناطقه الحيوية، وهو ما أدّى إلى خلق بؤرٍ توتّرٍ جديدة في تلك المناطق أو إيقاظ أخرى لا تحتاج سوى إلى شرارةِ انطلاق. إضافةً لذلك، فإنّ الصعود الصيني الهائل المتمدّد، والتوجّه العسكري - الجيوبوليتيكي الأمريكي نحو الإندو-باسيفيك بهدف احتواء الصين، يُعقّد من الوضع الاستراتيجي للمناطق الحيوية في شرق آسيا، لاسيما مع التضارب الملحوظ التّي تعرفه الرؤيتين الاستراتيجيتين الصينية والأمريكية، والتّي تضعهما في حالة

تصادمٍ حول نقاطٍ مركزية-حيوية محدّدة من شأنها أن تفجّر حالة التنافس وتنقله نحو الحرب. إذ يمكن إطلاق على مثل هذه المناطق الجيوبوليتيكية تسمية مناطق الارتطام الجيوبوليتيكي، **(Geopolitical Crush Zones)** وهي مناطق تؤدي دورًا أساسيًا كعاملٍ مُحدِّد يساهم في تشكيل البنى الدولية المتعاقبة. حيث يمكن ترشيح منطقة بحر الصين الجنوبي بما تحتويه من جزرٍ ومضائق حيوية، لتكون منطقة ارتطامٍ جيوبوليتيكية مستقبلية ساخنة في السياسة الدولية خلال النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، ويأخذ هذا المصطلح لدّيَ دلالةً مغايرةً عن تلك الواردة عند آخرين من قبل، إذ يعتبر أكثر من مجرّد منطقة جذب وتصادم بين المتنافسين. وقد تم ابتكار هذا المصطلح ليُعبّر عن: "بعضٍ من الأقاليم الجغرافية التّي تُمثّل الحديقة الخلفية لنفوذ أيّ قوةٍ كبرى، أو تُمثّل منتهى الطموح الجغرافي لهذه القوة، أو تُمثّل النقطة الجغرافية التّي يبدأ منها الأمن القومي لتلك القوة، فهي تتموضع بالتالي عند خطوط الصدع الاستراتيجي بين هذه القوة والقوى الأخرى المنافسة لها، أين تتضارب مصالح هذه القوى بشكلٍ صفري، وتصير السيطرة على تلك الجغرافيا عاملاً أساسيًا للفوز في معركة المصير، والمساهمة في تشكيل بنية النظام الدولي القادم".

1.3. الجغرافيا في الرؤية الجيوبولتيكية للصين:

يُشكّل العامل الجغرافي أحد المرتكزات الأساسية في صياغة الرؤية الصينية في بحر الصين الجنوبي، إذْ تنظر بيجين إلى هذا الفضاء البحري بوصفه امتدادًا جغرافيًا طبيعيًا لحديقتها الخلفية، وخطّ دفاعٍ متقدّمٍ لحماية أمنها وأراضيها ومصالحها الاقتصادية.

ويُحدّد الباحث الصينيّ مينغ جيان لي (Mingjian Le) أربعة أسبابٍ جيوبوليتيكية وراء سعي الصين لفرض سيطرتها على بحر الصين الجنوبي وجُزره وهي:

أولًا، يُعدّ البحر درعًا طبيعيًا لأمن الصين في الجنوب، إذ يحمي مناطقها المكتظّة بالسكان ويُعدّ خطّ الدفاع الأول ضد أي تهديدات قادمة من الجنوب، فضلًا عن كونه ساحةً محتملة لأي مواجهة عسكرية مستقبلية مع الولايات المتحدة بشأن تايوان. فأيُّ جهودٍ تهدف لمحاصرة الصين أثناء زمن الحرب ستُجرى على هذه المياه.

ثانيًا، يمنح الوجود القوي في البحر الصين عمقًا استراتيجيًا دفاعيًا يصل إلى نحو 1000 كلم، ويساعد على الحدّ من تحرّكات الأسطول السابع الأمريكي في المنطقة.

ثالثًا، يُتيح للصين مساحةً أوسع للمناورة الاستراتيجية في ظل الطوق الجزيري الذي يحيط بها شرقًا والتواجد العسكري الأمريكي الدائم في غرب المحيط الهادئ.

رابعًا، يرى الاستراتيجيون الصينيون أنّ التهديدات المستقبلية لسيادة الصين وسلامتها الإقليمية ستأتي من البحر، لا سيّما من بحر الصين الجنوبي، بعد أن تمكّنت إلى حدّ كبير من تسوية خلافاتها الحدودية البرية.[15]

لمثل هذه الأسباب، فقد سجّل المراقبون خلال الأعوام الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في إصرار الصين على مطالبها في بحر الصين الجنوبي واستماتتها في الدفاع عنها، مقارنةً بسلوكها خلال العقود السابقة.

بخصوص جُزر بحر الصين الجنوبي على وجه التحديد، فهي، من الناحية الجيوبوليتكية، تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من ما يُعرف بـ سلسلة الجزر الأولى (First Island Chain). ويشير مفهوم السلسلة الجزرية الأولى إلى شريطِ أرخبيلٍ بحري يمتّد على طول

الساحل الشرقي لأوراسيا، ويرتكز أساسًا على: الجُزر اليابانية الرئيسية، جزر ريوكيو، وتايوان، والفلبين. هذا الامتداد يُمثّل بالنسبة للصين حاجزًا بحريًا يجب اختراقه أو السيطرة عليه من أجل تأمين العمق الاستراتيجي ومنع القوى المنافسة من تطويقها. وقد تبلور هذا المفهوم داخل الخطاب الصيني منذ أواخر الثمانينيات باعتباره انعكاسًا للرؤية الجيوبولتيكية لبيجين، التّي ترى في هذه الجزر طوقًا بحريًا طبيعيًا يحدّ من انفتاحها على المحيط الهادئ، في مقابل السلسلة الجزرية الثانية المتمركزة حول جزيرة غوام. ومع مرور الوقت، انتقل المفهوم إلى الأدبيات الغربية عبر أعمال عددٍ من الباحثين مثل يو جي، يو شو، ألكسندر هوانغ وبرنارد كول، **(You Ji, You Xu, Alexander Huang, and Bernard Cole)**، قبل أن يتبناه تدريجيًا الخطاب الأكاديمي والإستراتيجي الغربي، وصولًا إلى اعتماده في تقارير وزارة الدفاع الأمريكية منذ سنة 2006، ومكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية منذ سنة 2009. وفقًا لـ توشي يوشيهارا، **(Toshi Yoshihara)** لا ينحصر تصوّر الصين لمفهوم السلسلة الجزرية الأولى في مجرّد خطوطٍ مرسومة على الخرائط، بل يستند إلى دوافع استراتيجية عميقة تتجاوز البُعد العملياتي البحري. فالأدبيات الصينية تكشف أنّ هذا المفهوم يعكس ضروراتٍ جيوبوليتكية وجيو–اقتصادية مرتبطة بالأمن القوم، فهو يُجسّد إدراك بيجين للتهديدات الأمريكية منذ الحرب الباردة، وما يمثّله الحضور المتقدّم للقواعد الأمريكية من تهديدٍ على طول السلسلتين الأولى والثانية، كما يسلّط الضوء على ضرورة مواجهة الصين للقوة المشتركة الأمريكية-اليابانية داخل هذا المجال.[1]

خريطة رقم 5: تموقع سلسلة الجزر الأولى والثانية



Source: Toshi Yoshihara, Ibid, 295.

من الناحية العسكرية والعملياتية، فإنّ الطبيعة الجُزرية والمرجانية لبحر الصين الجنوبي تمنح الصين مواقع متقدّمة لإقامة قواعدٍ عسكريةٍ ومنشآتٍ بحرية، مثل مدارج الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي. هذه البنية التحتية العسكرية تسمح للصين بتوسيع قدرتها على مراقبة الممرّات البحرية الاستراتيجية، وفرضِ ما يُعرف بسياسة منع الوصول/منطقة الحظر (Anti-Access/Area Denial). تقوم هذه السياسة على بناء الصين لمنظومة متعدّدة المستويات من القدرات العسكرية، تهدف إلى منع الخصوم (خصوصًا الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين) من الوصول إلى مسارح العمليات القريبة من المجال البحري والجوي الصيني، لاسيما في بحر الصين الجنوبي. فهي بمثابة مظلّة درعٍ صينيةٍ هناك ضدّ الخصوم.[17]

من الناحية الجيو–اقتصادية، تُوفّر جُزر بحر الصين الجنوبي لبيجين ميزةً فريدة، إذْ تقع على طرقٍ تمرّ عبرها نحو ثلث التجارة البحرية العالمية. وبذلك، فإنّ تعزيز وجودها الجغرافي على هذه الجُزر لا يقتصر على حماية السيادة، بل يضمن أيضًا أمن الطاقة والامدادات الاستراتيجية التّي تمرّ عبر المنطقة.[18]

من الناحية الجيوبوليتيكية، مرّةً أخرى، فإنّ العامل الجغرافي يُسهم في صياغة تصوّرِ الصين لذاتها كقوةٍ بحريةٍ صاعدة، فالجُزر تُشكّل نقاط ارتكازٍ مُتقدّمة تُمكِّن البحرية الصينية الانتقال من استراتيجية الدفاع الساحلي **(Near Seas Defense)** إلى استراتيجية الدفاع في البحار البعيدة **(Far Seas Protection)**. هذه النقلة مرتبطةٌ مباشرةً بالقدرة على السيطرة على جُزر بحر الصين الجنوبي، بما يجعل الجغرافيا مُحدِّدًا رئيسيًا لتطوّر العقيدة البحرية الصينية.[19]

هكذا، فإنّ العامل الجغرافي يُشكّل محورًا أساسيًا في صياغة الرؤية الجيوبولتيكية الصينية تجاه بحر الصين الجنوبي، حيث يُعتبر هذا البحر بمثابة *البوابة البحرية* للصين نحو المحيطين الهادئ والهندي، ويُمثّل في الوقت ذاته عقدةَ مواصلاتٍ بحريةٍ تمرُّ عبرها أهم خطوط التجارة العالمية. غير أنّ هذه الأهمية تقتصر لا على المسالك البحرية فحسب، بل تشمل أيضًا البِنى الجغرافية الدقيقة المتمثّلة في الجزر والشعاب المرجانية المنتشرة في المنطقة، والتّي تُستثمر كمنصّاتٍ متقدّمة لتعزيز الحضور العسكري والسياسي الصيني. فعلى سبيل المثال، في جزر سبراتلي، الواقعة في وسط البحر وعلى مقربةٍ من مسالك ملاحة رئيسية، تستفيد الصين من التضاريس المرجانية والإمكانية الجغرافية للاستصلاح البحري من أجل تحويل الشعاب المغمورة إلى جزرٍ اصطناعية. وقد أتاح لها ذلك إنشاء مدارج جوية، ومواقع رادار، ومرافق دفاع جوي، الأمر الذّي عزّز حضورها العسكري واللوجستي في قلب بحر الصين الجنوبي.[20] كما توضّح تحليلات أنّ هذه الأنشطة ليست مجرّد توسيع جغرافي، بل تُمثّل استراتيجيةً تهدف إلى تمديد المدى العسكري والنفوذ البحري عبر الاستصلاح والاحتلال.[21]

أمّا جزر باراسيل، فهي ذات قيمةٍ جغرافيةٍ مضاعفة بسبب تموضعها شمال بحر الصين الجنوبي على مقربة من الساحل الصيني. إنّها تُشكّل خطّ دفاعٍ أماميٍ يعزّز السيطرة على الحدود البحرية الشمالية، كما تتيح مراقبة التحرّكات الإقليمية خاصّةً من جانب فيتنام. وقد استخدمت الصين هذه الجزر لبناء منشآتٍ عسكريةٍ ومراكز مراقبة، مستفيدةً من عمق

الحوض البحري المحيط بها لتأمين قواعد بحرية متقدمة. هذا يجعل جزر باراسيل جزءًا من *الخطّ الدفاعي الطبَقي* الذّي يعكس كيفية استثمار الصين للجغرافيا في إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي.[22]

أمّا ما يُطلق عليه بالأراضي الضحلة سكاربورو **(Scarborough Shoal)**، فتمثّل حالةً خاصّة نظرًا لقربها الجغرافي من الفلبين (بحوالي 200 كيلومتر) ووقوعها ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، مع ذلك تحافظ الصين على وجودٍ فعلي متزايد في هذه الشعاب المرجانية. وبفضل قربها النسبي من جزيرة هاينان الصينية والجزر الجنوبية للصين، تستخدمها بيجين كمنصة لتعزيز دوريات خفر السواحل وإحكام السيطرة على الممرّات البحرية المحلية. كما جرى توظيفها كـ *محميةٍ طبيعية* تحمل أبعادًا بيئية، وهو ما يوفّر إطارًا شرعيًا يُعزّز السيطرة الفعلية للصين هناك.[23]

إنّ هذه الحالات الثلاث توضّح أنّ الجغرافيا ليست مجرّد عاملٍ مساعد، بل هي عنصرٌ مكوّن في الرؤية الجيوبولتيكية الصينية. فجُزر بحر الصين الجنوبي لا تُعامَل بوصفها أراضٍ متنازع عليها فحسب، وإنما كـ نقاط جيوستراتيجية تُعيد الصين من خلالها صياغة موازين القوى البحرية، وتعزيز سيطرتها على خطوط الملاحة، وتأكيد مطالبها السيادية بما يتجاوز القانون الدولي البحري التقليدي. ومن ثَمّة، يغدو العامل الجغرافي في بحر الصين الجنوبي جزءًا من الرؤية الأكبر للبسط السيطرة الصينية في الإقليم، وجزءًا لا يتجزأ من سعيها إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي وفقًا لمصالحها.

2.3. الجغرافيا في الاستراتيجية البحرية للصين:

تجسيدًا لرؤيتها الجيوبولتيكية تجاه بحر الصين الجنوبي وجُزره، وتحقيقًا لأهدافها في حماية حديقتها الخلفية وتوسيع مجالها البحري وتثبيت نفوذها الإقليمي، وضعت الصين استراتيجيةً قائمةً على مجموعة من الآليات والأدوات العملية ذات الأبعاد المُركّبة السياسية والقانونية والاقتصادية والعسكرية. يُركّز هذا العنصر على إبراز مكانة عامل الجغرافيا ودورها في الاستراتيجية البحرية للصين تجاه حديقتها الخلفية البحرية الحيوية.

من الناحية الجيو-اقتصادية، يُمثّل عامل الجغرافيا حجر الزاوية في مقاربة الصين الاقتصادية–التجارية تجاه بحر الصين الجنوبي، إذ لا يُنظر إلى هذا البحر باعتباره مجرد مجالٍ مائي متنازع عليه، بل كبِنية جيو–اقتصادية واستراتيجية تتيح لبيجين أدوات نفوذٍ متقدّمة على محيطها الإقليمي.[24]

لقد سمحت الجغرافيا البحرية لبحر الصين الجنوبي للصين أن تُفعِّل استراتيجياتٍ اقتصاديةٍ قائمة على *الهيمنة الهادئة*، عبر جعل الجوار الإقليمي يعتمد تدريجيًا على الأسواق الصينية. فالسيطرة على طرق الملاحة البحرية مِن وإلى موانئ المنطقة تُمثّل أداةَ ضغطٍ غير مباشرةٍ لتحويل القرارات السياسية والاقتصادية لصالحها، خاصّةً في إطار التنافس مع الولايات المتحدة. لهذا، لجأت الصين إلى التغلغل الاقتصادي عبر مشاريع مترابطة جغرافيًا، مثل الممرّ الاقتصادي نانينغ–سنغافورة، وشبكة الربط السككي بين الصين وفيتنام ولاووس وكمبوديا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة. هذه المشاريع القائمة على الامتداد الجغرافي تسمح بتحويل الجنوب الشرقي الآسيوي إلى فضاءٍ اقتصادي يتمايز لكنّه يرتبط مركزيًا ببيجين.[25]

كما أنّ الجغرافيا الطاقوية لبحر الصين الجنوبي تضيف بُعدًا استراتيجيًا آخر. فالمياه العميقة للبحر غنية بالموارد الطاقوية، بما في ذلك النفط والغاز والوقود الجليدي، ما جعل بيجين تنظر إليها كركيزةٍ لتأمين استقلالها الطاقوي وتعزيز مواردها المالية. السيطرة الجغرافية على مناطق التنقيب تعني ليس فقط ضمان تدفقاتٍ مستقبليةٍ للطاقة، بل كذلك بناء قاعدةٍ ماليةٍ لتمويل تحديث القوة البحرية الصينية، استعدادًا لفترات تنافسٍ أكثر حدّة مع الولايات المتحدة أو القوى الإقليمية. إنّ التكامل بين الموقع الجغرافي والاقتصاد مكّن الصين من تحويل بحر الصين الجنوبي إلى فضاءِ نفوذٍ اقتصادي–أمني مزدوج. فبيجين استطاعت عبر مشاريع البنية التحتية البحرية والبرية أن تربط اقتصادات جيرانها بها، وتُحيّد جزئيًا مخاوفهم من صعودها عبر خطاب التعاون والتنمية. غير أنّ تزايد القلق الإقليمي، المدفوع بالنزعات القومية ومخاوف التهديدات البحرية، دفع الصين في السنوات الأخيرة إلى تبنّي مقاربةٍ أكثر صرامةً في استثمار جغرافيّتها البحرية، ما يُبرز أنّ الجغرافيا الاقتصادية للبحر ليست مجرّد عنصر محايد، بل أداةً استراتيجية تتيح لبيجين فرض توازناتٍ جديدةٍ على الإقليم بأسره.[26]

على سبيل المثال، يُبرِز ميناء هاينان التجاري الحرّ **(Hainan Free Trade Port)** كيف تُوظّف الصين موقعها الساحلي المتاخم للبحر لتعزيز شبكات التجارة الإقليمية. هذا الميناء، الذي يُعتبر واجهة بحرية مركزية للصين في بحر الصين الجنوبي، يهدف إلى تحويل جزيرة هاينان إلى نقطةٍ لوجستيةٍ بحريةٍ متقدّمة تربط الاقتصاد الصيني بجنوب شرق آسيا. الجغرافيا هنا تتحوّل إلى أداةٍ لتعميق الاندماج الاقتصادي الإقليمي، مع ما يحمله ذلك من تبعية متزايدة لاقتصادات الجوار تجاه السوق الصينية.[27]

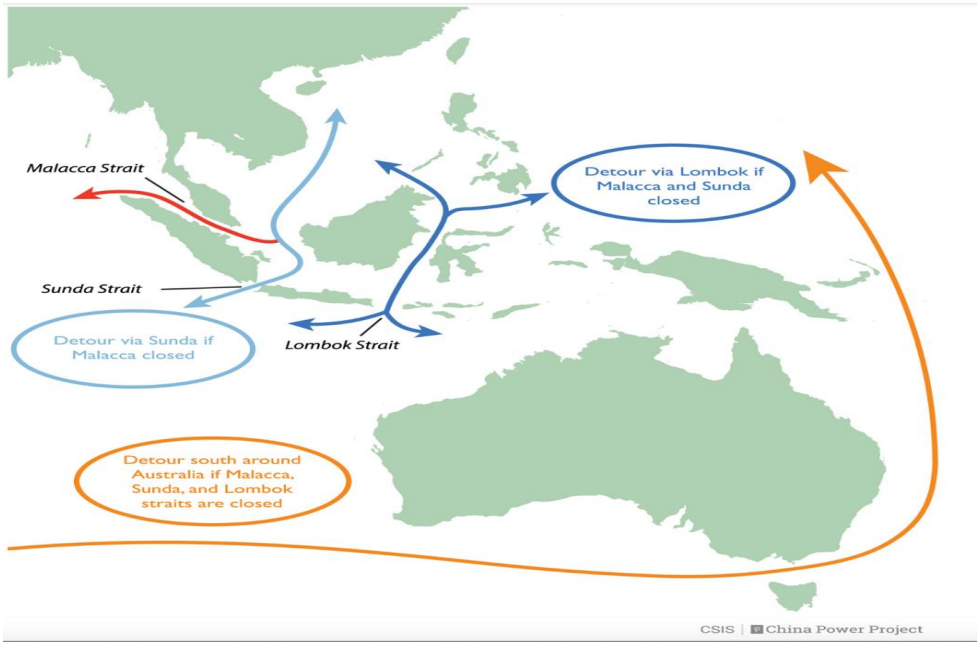
إضافةً لذلك، شملت مشاريع الصين إنشاء مرافق متقدّمة على الجزر المُعاد تشكيلها في مجموعتيْ سبراتلي وباراسيل، بما في ذلك الرادارات، وأنفاق التخزين، ومنظومات الاتصالات والمراقبة، على شعاب بارزة مثل شعاب ميشيف وسوبي **(Mischief and Subi Reefs)**، وهي مرافق تُسهم في تعزيز قدرات الملاحة البحرية، وتسهيل أنشطة التنقيب، وحماية خطوط التجارة، ودعم اللوجستيات العسكرية والمدنية.[28]

وفي السياق نفسه، استثمرت الصين في تطوير قدرات التجريف عبر تصنيع سفن عملاقة مثل تيان شنيغ وتيان كون **(Tuan Jing and Tian Kun)** التّي مكّنتها من بناء جُزرٍ صناعية واسعة النطاق وتوسيع الأراضي المستصلحة في الشعاب المرجانية، وهو ما يعكس رغبةً واضحةً في ترسيخ السيطرة البحرية وتوظيفها لتعزيز القدرات اللوجستية والاقتصادية.[29] وإلى جانب ذلك، عملت بيجين على تحديث البنى التحتية المدنية والتجارية في **جزيرة وودي**/يونغشينغ، مثلما تُسميها الصين، **(Woody/Yongxing Island)** ضمن جزر باراسيل، حيث أُنشئت متاجر ومرافق مدنية وتجارية، ما أضفى طابعًا سُكانيًا وتجاريًا على هذه المواقع المتنازع عليها، وأسهم في إضفاء شرعيةٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ على حضورها.[30]

أمّا من الناحية العسكرية، فتُمثّل الجغرافيا البحرية لبحر الصين الجنوبي أحد المرتكزات الأساسية في الاستراتيجية العسكرية الصينية، إذ تمنح بيجين مجالًا حيويًا يُتيح لها تطوير أدوات المنع والردع وتعزيز حضورها البحري في محيطها الإقليمي. فالممرّات البحرية التّي تعبر المنطقة، وعلى رأسها مضيق ملقا، تُعدّ شرايين أساسيةٍ للتجارة العالمية

وطرق إمداد الطاقة نحو الصين، ما يجعل السيطرة عليها أو مراقبتها أداةً استراتيجية في أوقات السلم والأزمات على حدٍّ سواء.[31]

خريطة رقم 6: حجم التجارة التّي تمر عبر بحر الصين الجنوبي



Source: ChinaPower Project, "How Much Trade Transits the South China Sea?", Ibid.

من هذا المنطلق، اندرجت جزر سبراتلي وباراسيل ضمن ما يُعرف بـ *السلسلة الجزرية الأولى*، التّي شكّلت محورًا في بناء *قدرات منع وصول* الخصوم -خصوصًا الولايات المتحدة وحلفائها- إلى مناطقها الحيوية/أو *قدرات حرمانهم من هذه المناطق* **(A2/AD)**. عبر استغلال مواقعها الجغرافية، نشرت الصين أنظمة دفاعٍ جويٍّ وصواريخ ساحلية ورادارات متطورة، ما مكّنها من تمديد نطاق قوتّها البحرية وفرض قيودٍ على حركة الخصوم في البحر القريب. ترتكز هذه السياسة على:

- **التحديث العسكري الشامل للجيش الصيني(PLA) :** بدأ ذلك منذ ثلاثة عقود ويهدف إلى استكمال تحديث القوة بحلول عام 2027 والوصول إلى جيش عالمي المستوى بحلول عام 2035.
- **القدرات الصاروخية والبحرية والجوية:** وتشمل شبكةً كثيفة من الصواريخ الباليستية والكروز المضادّة للسفن والطائرات والقواعد العسكرية، ما يسمح بضرب حاملات الطائرات والقواعد الأميركية حتّى حدود السلسلة الجزرية الثانية.
- **الاعتماد على المستشعرات والرماة (Sensors & Shooters) :** وهي قدرةٌ متنامية على رصد وتثبيت أهداف بحرية وجوية وضربها بنيرانٍ طويلة المدى من البرّ والبحر والجو.

- **التحصينات في الجزر الاصطناعية:** وذلك عبر استصلاح سبعِ جُزرٍ كبرى في مجموعة جزر سبراتلي وتجهيزها بمدارج وملاجئ للطائرات ورادارات متطورة وصواريخ مضادّة للسفن والطائرات، ما وسّع المدى العملياتي للجيش الصيني على كامل بحر الصين الجنوبي.
- **الحرب المعلوماتية والإلكترونية: من خلال** تطوير قدرات الحرب السيبرانية والإلكترونية والفضائية لحرمان الخصوم من قدرات الاستطلاع والاتصال، مع الحفاظ على تفوّق الصين المعلوماتي فيما يسمى الحرب الأوتوماتيكية/المعلوماتية.

وبذلك، تمثل سياسة **(A2/AD)** الصينية محاولةً لتشييد مظلة ردع دفاعية/هجومية في بحر الصين الجنوبي، تمنع القوى المنافسة من حرية المناورة والاقتراب من المجال الحيوي الصيني.[32]

ولقد باشرت الصين هذه المهمّة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وكانت لها ملامح على الميدان. مثلاً، في نوفمبر 2006، قامت غوّاصةٌ صينية بمطاردة السفينة الحربية الأمريكية كيتي هاوك (USS. Kitty Hawk) وظهرت على السطح بصورةٍ استفزازيةٍ ضمن مرمى طوربيداتها. وفي مارس 2009، تحرّشت سفنٌ صينيةٌ بسفينة المراقبة الأمريكية إمبيكابل **(USNS Impeccable)**، أثناء إجراء عملياتها علنًا في بحر الصين الجنوبي على بُعد إثنيْ عشر ميلاً خارج الحدود الإقليمية للصين. ويذكر **روبرت كابلان**، أنّ الصين تعكف على تطوير قدراتٍ لا تماثلية **(Asymmetric)** متخصّصةٌ في إعاقة الوصول، ومصمّمةٌ لحرمان الولايات المتحدة من الدخول البحري السهل إلى بحر الصين الجنوبي والشرقي والمياه الساحلية الأخرى. وقد ساعدها طول ساحلها المُطّل على بحر الصين الجنوبي والمساعد بطوبوغرافيتيه على رسو السفن، على حشد قوة من الغواصات أكثر ممّا تمتلكه البحرية الأمريكية. ووفقا لـ سيث كروبسي **(Cropsy)**، وهو النائب الأسبق لوكيل وزارة البحرية الأمريكية، خطّطت البحرية الصينية لتثبيت الرادارت الماسحة للأفق والأقمار الاصطناعية وشبكات السونار (فائق الصوت) الماسحة لقاع البحر على طول ساحلها، كما جهّزت نفسها لحربٍ إلكترونية تكون في خدمة الصواريخ الباليستية المضادّة للسفن مع مركباتٍ قابلة للمناورة جنبًا إلى جنب مع أسطولها المزدهر بالغوّاصات. كلّ ذلك سيُمثّل جزءًا من جهود الصين لمنع الولايات المتحدة من الوصول بحرّيةٍ إلى أجزاءٍ واسعةٍ من غرب المحيط الهادئ. ومثلما يرى **كابلان**، فالصين ليست قادرةً بعد على تحدّي الولايات المتحدة عسكريًا بصورةٍ مباشرة. لذلك، فإنّ الهدف هنا متعلّق بالردع فحسب، أيْ حشدُ أكبرِ قدرٍ من القدرات الهجومية والدفاعية على طول سواحلها، بحيث تضطر البحرية الأمريكية في المستقبل إلى التفكير مرّاتٍ عديدة قبل الدخول بين سلسلة الجزر الأولى والساحل الصين.[33]

إضافةً لما سبق، لجأت بيجين إلى الهندسة الجغرافية من خلال أعمال التجريف الواسعة وبناء جزرٍ صناعية في مواقع مثل شعاب ميشيف وسوبي وفيري كروس **(Mischief, Subi, and Fiery Cross Reefs)**. هذه البنى لم تُغيّر الطبوغرافيا البحرية فحسب، بل حوّلتها إلى قواعد أمامية تضمّ مَراسٍ ومدارج قادرة على استقبال طائراتٍ عسكريةٍ وسفنٍ لوجستية، ما يضمن استدامة العمليات العسكرية في عمق البحر.[34] فعلى سبيل المثال، قامت بيجين بتوسيع

قاعدة يولين البحرية **(Yulin Naval Base)** في سانيا بجزيرة هينان. تحتوي هذه القاعدة على رصيفٍ لاستيعاب المقاتلات البحرية[35]، كما تضمّ منشآتٍ تحت الأرض تكفي لإيواء عشرين غواصة تعمل بالطاقة النووية والديزيل والكهرباء.[36] إنّ الهدف الأساسي لتوسيع قاعدة يولين البحرية هو تقوية الردع النووي للصين، وتوسيع أسطول الغواصات الذّي يُمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في نزاع تايوان مستقبلاً، كما أنّ اختيار مقاطعة هينان بالضبط لهذه القاعدة، والمتواجدة كجزيرةٍ في أقصى الجنوب الشرقي للصين، يعكس الإمكانيات الجديدة التّي يمكن أن تُسخّرها الصين في تعاملها مع خلافات بحر الصين الجنوبي مع الجيران وحليفهم الأمريكي.[37]

وإلى جانب ذلك، مكّن الموقع الاستراتيجي لمثل هذه الجزر الصين من نشر منظومات مراقبةٍ متقدمة تُعزّز إدراكها البحري **(Maritime Domain Awareness)**، بما يسمح بمتابعة حركة السفن والغواصات في الزمن الحقيقي، وتفعيل قدرات الانذار المُبكّر وتوجيه قواتّها بسرعةٍ أكبر[38]، كما استُخدمت الجغرافيا البحرية لتسهيل تكتيكات المنطقة الرمادية، من خلال تشغيل ما يشبه الميليشيات البحرية وقوارب الصيد المدعومة من الدولة، التّي تملأ الفراغ في مناطق متنازعٍ عليها وتفرض وقائع جديدة على الأرض دون الدخول في مواجهة مباشرة.[39]

وأخيرًا، يُعدّ البعد الجغرافي-الطاقوي للبحر عاملًا إضافيًا في هذه الاستراتيجية، إذ تُتيح السيطرة على مواقع التنقيب البحري ليس فقط تأمين الإمدادات الحيوية للصين، بل أيضًا توفير موارد مالية تدعم تحديث قواتّها البحرية وتعزّز قدرتها على خوض منافسةٍ طويلةِ الأمد مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية. على سبيل المثال، أعلنت شركة **(CNOOC)** في عام 2024 عن اكتشاف حقل غازٍ ضخم يُعرف باسم **(Lingshui 36-1)**. يُقدَّر حجمه بأكثر من 100 مليار متر مكعّب، ويقع بالقرب من جزيرة هاينان، في منطقةٍ متنازعٍ عليها نسبيًا. هذا الاكتشاف يُمكّن الصين من ترسيخ سيطرتها على الإمدادات الحيوية في منطقة ذات حساسيةٍ جيوبولتيكية عالية، فيما تُستخدم العائدات المحتملة لدعم القدرات الدفاعية وتوسيع البنية البحرية المرتبطة بها. هذا المثال يُبرز بوضوح كيف يُترجم استغلال الموارد البحرية إلى مكاسب مزدوجة، اقتصادية وأمنية، تعزّز من موقع الصين في منافستها طويلة الأمد مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية.[40]

إنّ مجمل هذه المعطيات يُبرز كيف تحوّلت الجغرافيا البحرية لبحر الصين الجنوبي إلى عنصرٍ حاسمٍ وفعّال في الحسابات العسكرية والاستراتيجية للصين، بحيث تُمكّنها من إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية وتوسيع فضائها الأمني ورفع تكلفة التدخّل الخارجي في محيطها البحري.

4. سلاسل الارتطام الجيوبولتيكي: قيود الجغرافيا في رؤية الصين واستراتيجيتها تجاه بحر الصين الجنوبي وجُزره:

تُشير *سلاسل الارتطام الجيوبولتيكي* إلى النقاط الجيوستراتيجية في السلسلة الجزرية الأولى (وربّما السلسلة الجزرية الثانية مستقبلاً) التّي تُشكل مراكز ضغطٍ بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تُظهر هذه النقاط كيف تتحوّل الجغرافيا إلى ساحة مواجهةٍ لا توازن. ويكشف هذا المحور القيود التّي تضعها البيئة الجغرافية الجُزرية لبحر الصين

الجنوبي على الصين أثناء محاولتها تجسيد رؤيتها الجيوبولتيكية وإنجاح استراتيجيتها البحرية. كما يُبرز هذا المحور كيف تتحوّل سلسلة الجزر الأولى في بحر الصين الجنوبي إلى ما أسميته بـ سلسلة الارتطام الجيوبولتيكية الأبرز في المنطقة بين القوتين العظمتين، الصين والولايات المتحدة، وهو ما سيدفع بيجين إلى تكييف استراتيجياتها التنافسية بطريقةٍ تحمي من خلالها حديقتها الخلفية من النفوذ الأمريكي.

1.4. القيود الطبيعية البنيوية للجغرافيا الجُزرية:

تفرض الطبيعة الجغرافية البحرية الجُزرية لمنطقة بحر الصين الجنوبي قيودًا صارمةً تعيق إلى حدٍّ ما قدرة الصين على تجسيد رؤيتها الجيوبولتيكية في حماية حديقتها الخلفية وتكريس هيمنتها الإقليمية وطرد النفوذ الأمريكي من هناك.

فمن الناحية العسكرية العملياتية، تعيق الطبيعة الجغرافية تجسيد بيجين بشكلٍ مثاليٍ لخططها الاستراتيجية العسكرية هناك. حيث تتسّم المنطقة بوجود مئاتٍ من الجُزر والشعاب المرجانية والمناطق الضحلة والصخور، ممّا يخلق بيئةً معقدة تؤثّر على حركة الأساطيل وعمليات الاستطلاع والإمداد. تحدّ هذه الجغرافيا البحرية الصعبة من قدرة الأساطيل الصينية على المناورة بالقرب من هذه الجُزر. كما تُقيّد هذه التضاريس استخدام الغواصات الثقيلة والسفن الضخمة في المواقع ذات التضاريس الحسّاسة، ممّا يُجبر الصين الاعتماد على السفن الأصغر والطائرات أو الوسائل غير المأهولة في تلك المناطق.[41]

علاوةً على ذلك، هناك تحدّياتٌ جغرافية تواجه الدعم الجوي واللوجستي لبيجين في مثل تلك المناطق. حيث تواجه القواعد العسكرية الصينية في الجزر الاصطناعية قيودًا في دعم العمليات الجوية، فقد تستوعب بعض هذه الجزر مطارات قصيرة أو منصّات هبوطٍ للطائرات بدون طيّار أو للطائرات التكتيكية. ومع ذلك، فإنّ القيود الطبوغرافية والحجم تحدّ من إمكانية دعم طائراتٍ قادرة على الاستمرار لفترات طويلة أو حمل أسلحة ثقيلة. أيضًا، فإنّ خطوط الإمداد المقطوعة أو نقاط الضعف في الاتصالات يمكن أن تُعرّض هذه القواعد للخطر في حال تعرّضها لهجومٍ جويٍّ أو صاروخيٍّ من البحرية الأميركية أو من حلفائها.[42] ولضمان استدامة أيّ قاعدة جُزيرية عسكريًا، تحتاج بيجين إلى خطوط إمدادٍ مستمرة تشمل الوقود والذخيرة والامدادات اللوجستية. لكن، هذه الخطوط تكون عرضةً للتشويش أو الاعتراض في الظروف القتالية أو في أوقات التوتّر. لذا، فإنّ المسافات البعيدة عن الساحل الصيني أو عن مراكز الدعم البحري تُشكّل قيودًا حقيقيةً على فعالية هذه القواعد في أوقات الأزمات.[43]

ومن جهتها، تُسجّل الباحثة كيلسي برودِريك **(Kelsey Broderick)** ملاحظةً نقدية مهمّة أثارها متابعون للقوة البحرية الصينية، تتعلّق بأثر الجغرافيا على الفاعلية الشاملة لهذه القوة، فترى أنّ التموضع الصيني الجغرافي في بحر الصين الجنوبي ليس قادرًا تمامًا على مباشرة عملياتٍ عسكريةٍ واسعةِ النطاق. ففي الوقت الذّي سوف تتيح فيه نقاط التموضع هذه للصين أن تُجري دورياتٍ بحريةٍ منتظمة ومستمرّة، فهي إلى الآن حسّاسةٌ جدّا ومكشوفة إذا ما تمّ استخدامها أثناء فترة الحرب. وهذا يرجع في جزءٍ كبيرٍ منه إلى مناخ الإقليم الذّي يخلق رياحًا قويّةً وأعاصيرَ مُعيقة، كما يرجع أيضًا إلى الحجم المحدود لهذه الجُزر من حيث المساحة. مع ذلك فهي واسعةٌ ومُجهّزةٌ كفاية بالقدر الذّي يسمح بممارسة ضغوطٍ قويّة على

بقيّة المطالبين هناك. كما أنّ قدرة هذه الجُزر على استيعاب وإرساء السفن الحربية ومباشرة الخطط العسكرية – في مجموعة جزر سبراتلي مثلاً - تتيح رغم محدوديتها للصين أن تستمر في تحسين استراتيجيتها البحرية في بحر الصين الجنوبي وإنجاحها في إطار منافستها مع الولايات المتحدة وحلفائها هناك.[44]

ينطبق ذات التحدّي الجغرافي على أيّ محاولة صينية لغزو جزيرة تايوان، حيث تفصل جزيرةَ تايوان عن البرّ الرئيسي مسافةٌ مائيةٌ شاسعةٌ ووعرة. وكما شدّد عالم الأبحاث في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا **أوين كوت (Owen Cote)**، فإنّ الصين، لافتقارها إلى السيطرة على سطح البحر، لا يمكنها تأمين قوة غزوٍ بحريٍ بالحجم الكافي ولا السفن المرافقة اللازمة لدعمها خلال العبور المتكرّر عبر مضيق تايوان الذّي يتجاوز عرضه 100 ميل. يُعلّق على ذلك كلٌّ من ستيفن بروكس وويليام وولفورث **(Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth)** باشارتهما إلى أنّ القناة الإنجليزية لم يتجاوز عرضها خُمس هذه المسافة، ومع ذلك كانت حاجزًا كافيًا لمنع النازيين من غزو المملكة المتحدة.[45]

إضافةً لما سبق، يختلف المحلّلون بشأن الجدوى المفهومية لمصطلح *السلسلة الجزرية الأولى*، فبعض الخبراء البحريين يرون أنّ ما يبدو أنّه هوسٌ جغرافيٌّ صيني بهذا البناء الأرخبيلي قد يعيق جودة التفكير الاستراتيجي والتخطيط العملياتي في بيجين. على سبيل المثال، يجادل برنارد كولي **(Bernard Cole)** بأنّ السلسلة الجزرية الأولى ترسم نطاقًا من المياه الساحلية تسعى بحرية جيش التحرير الشعبي **(PLAN)** إلى السيطرة عليه. ومع ازدياد قوة البحرية الصينية، ستعمل على توسيع نطاق عملها تدريجيًا إلى ما وراء السلسلة الجزرية الأولى وصولاً إلى السلسلة الثانية. وهكذا، تُعتبر السلاسل الجزرية ملامح جغرافية تُحدّد المدى العملياتي للأنشطة البحرية الصينية. ويرى كولي أنّ البحرية الصينية تسعى إلى رسم خطوط في البحر، إلاّ أنّ هذه المقاييس الجغرافية لقياس القوة البحرية، بحسب كولي، غير مفيدة وربّما مُضرّة، حيث يؤكّد بأنّ تعريف *مراحل* المسارح البحرية وفق حدودٍ جغرافيةٍ ثابتة يكشف عن منظور قاريّ بامتياز... وهو انتهاكٌ للمبدأ الجوهري في الاستراتيجية البحرية الكلاسيكية، حيث يُفكّر الجندي بالضرورة في التضاريس والمسارح، بينما يتعيّن على البَحّار أن يُفكّر بمفاهيمٍ أوسع تتجاوز الحدود المادية المباشرة، إذْ لا وجود لتضاريسٍ في البحر. ويُرجع كولي هذا الامتداد للدفاع البرّي نحو البحر بدرجة كبيرةٍ إلى التقاليد الاستراتيجية للصين، المتشبّعة بالحروب البريّة، وإلى التأثير الفكري السوفياتي على القادة البحريين الصينيين أثناء الحرب الباردة. وبذلك، يرى أنّ الصينيين منخرطين في تفكيرٍ رجعيٍ بشأن المجال البحري. ويخلص إلى الاستنتاج بأنّ البحرية الصينية إذا كانت تتدرّب وتُخطّط للعمل ضمن مناطق مُحدّدة وعلى طول خطوطٍ ثابتة في البحر، فإنّها تكشف بذلك عن نقصٍ في فهمها للحرب البحرية وتُعرّض نفسها للفشل.[46]

كما يعترض الأدميرال يوجي كودا، **(Yoji Koda)** القائد الأسبق لأسطول قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية، على مفهوم السلسلة الجزرية، مؤكّدًا أنّه *عديم القيمة* من منظور الاستراتيجية العسكرية العملية والتخطيط العملي. ويستند في اعتراضه إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، يتفّق كودا مع كولي في أنّ العمليات البحرية الحقيقية لا تعتمد على خطوطٍ مرسومة على الخرائط أو المخطّطات، إذْ إنّ مثل هذه الخطوط لن تزيد البحرية إلاّ تقييدًا في

المناورة والمرونة والقدرة على التكيّف. ثانيًا، إذا تعامل المخطّطون الصينيون مع السلسلة الجزرية كنوعٍ من خط ماجينو[47] في البحر، فإنّ متطلبات الدفاع عن محيطٍ يمتّد لآلاف الكيلومترات ستستنزف سريعًا الموارد والقدرات البشرية المحدودة للصين. ثالثًا، إنّ السلسلة الجزرية الأولى ليست أرضًا محايدة يمكن للصينيين رسم خطٍّ عليها وقتما يشاؤون، بل إنّ مثل هذا المحيط الدفاعي البحري سيشمل أراضي دولٍ قد تكون معادية، بما في ذلك اليابان وتايوان. وأخيرًا، فإنّ اعتماد القوة العسكرية البحرية للصين في مواردها على التجارة البحرية –التّي لابّد أن تمرّ عبر المضايق الضيقة للسلسلة الجزرية الأولى– يُضاعف من هشاشة قوتّها العسكرية البحرية ومن اقتصادها البحري الخارجي أيضًا.[48]

أمّا من الناحية الجيو-اقتصادية، فإنّ هناك قيودًا جغرافيةً صارمة تعيق التحكّم الاقتصادي لبيجين في بحر الصين الجنوبي وجُزره، حيث تواجه الصين صعوباتٍ مرهقة في حماية الممرّات البحرية هناك من أجل استدامة عجلة التنمية وقوتّها الصاعدة، خاصّةً إذا علمنا أنّ اعتماد الصين على واردات الطاقة الدولية هو في حالةٍ تغيّر سريع، من علاقة الاعتماد النسبي إلى حالةٍ الاعتماد المطلق. في الحقيقة لا تحظ الصين بهذا التحكّم التام اليوم، فأكثر من نصف واردات النفط الصينية تُنقل بالسفن عبر خطوط البحار، والصين ليست قادرةً تمامًا في أغلب الأحوال على حماية طرق التزوّد بالنفط عبر بحارها، وهنا تكمن نقطة الضعف الجغرافية لديها. لذلك صار الأمن البحري أولويّةً قصوى في المنظور الإستراتيجي الصيني المعاصر، وصارت القوة البحرية وسيلة الدفاع الأولى عن مصالح البلاد. يُجادل البعض أنّ تجارة الصين عبر البحار تتطوّر بسلاسةٍ في الوقت الحاضر، وبالتالي فلا حاجة للصين بمثل هذه القوة البحرية. لكنّ السؤال المطروح هو: هل يمكن أن نعتبر هذا الأمر تطوّرا في الوقت الذّي تغيب فيه أيُّ ضمانات؟ ماذا لو وجدت الولايات المتحدة (أو دولٌ أخرى) أيّ عذرٍ لضرب حصارٍ على الصين؟ ماذا يمكن للصين أن تفعله حينها؟ إنّ أيّ انسدادٍ كبيرٍ في التجارة الخارجية التّي يعتمد عليها الاقتصاد، أو أيُّ انسدادٍ يمسّ إمدادات الطاقة، من الممكن أن يُعرّض الصين لخطرٍ بالغ.[49]

يتحدّث البعض عن مسألة نقل النفط عبر أنابيبٍ أو عبر سككٍ حديدية -عبر بورما وباكستان- باعتباره خيارًا بديلاً للصين عن اعتمادها المطلق على الممرّات البحرية ومراهنتها على قوتّها البحرية. لكنّه خيارٌ يعارضه البعض نظرًا لتكلفته المادية والجيوبولتيكية أيضًا، ويرون بأنّ النقل البحري لهو أسهلُ خيارٍ والأرخص ثمنًا. يُدرك الصينيون ذلك، وهذه أحد الأسباب التّي تقف وراء تخطيطهم لبناء مشروع أسطول المياه الزرقاء وتعزيز قوتّهم البحرية، إنّهم يريدون أن يكونوا قادرين على حماية ممرّاتهم البحرية الخاصّة التّي تعمل من الشرق الأوسط وإليه.

لكن وحسبما يُوضّح جون ميرشايمر في إحدى دراساته المهمّة عن بحر الصين الجنوبي، فإنّ الصين تُواجه مشاكلاً جغرافية أساسية في تأمينها لممرّاتها البحرية، حيث يُشير إلى أنّ الصين تواجه تحديًا جغرافيًا رئيسيًا في تأمين ممرّاتها البحرية نحو المحيط الهندي، إذ لا تربط بحرَ الصين الجنوبي بالمحيط سوى ثلاثُ مضائق رئيسية: ملقا، لومبوك، وسوندا، وجميعها تمرّ عبر دول جنوب شرق آسيا. ويرى أنّ الصين تحتاج إلى ضمان الوصول الدائم إلى واحدةٍ على الأقل من هذه الممرات لتأمين خطوط تجارتها ونفطها القادم

من الشرق الأوسط. غير أنّ مضيق ملقا يُعدّ نقطة ضعف محتملة بسبب موقعه تحت نفوذ سنغافورة، الحليفة الوثيقة لواشنطن، وهو ما يُعرف بـ معضلة ملقا، لذلك تمتلك الصين دافعًا قويًا لتعزيز وجودها العسكري قرب مضيقي لومبوك وسوندا الخاضعين لإندونيسيا، بل وربما في المياه القريبة من شمال أستراليا، لضمان بقاء طرقها البحرية مفتوحة ومنع أيّ قوة، خصوصًا أستراليا، من تهديد الملاحة الصينية في المحيط الهندي.[50]

2.4. القيود الجغرافية التّي تفرضها استراتيجيات المنافسين:

رغم أنّ جزر بحر الصين الجنوبي تمنح الصين مزايا استراتيجية كبيرة، إلاّ أن موقعها أيضًا يفرض عليها قيودًا، فهي نقاط احتكاكٍ مباشرةٍ مع الوجود العسكري للولايات المتحدّة وحلفائها الإقليميين مثل الفلبين واليابان. وبالتالي، فإنّ الجغرافيا التّي تمنح الصين الفرصة لتعزيز نفوذها، هي ذاتها التّي تجعلها عرضةً لمخاطر التصعيد والصدام. هناك أمثلةٌ عديدة لمجموعة من الحوادث جعلت الصين في مواجهةٍ دائمة لتحركات واستراتيجيات الدول المنافِسة في المنطقة وحليفها الأمريكي، والتّي تستميتُ للدفاع عن مطالبها في جُزر البحر ومناطقه الاقتصادية الخالصة. فعلى سبيل المثال، حدثت خلال سنتيْ 1974 و1988، مواجهاتٌ بحريةٌ مباشرة بين الصين وفيتنام حول جزر سبراتلي وباراسيل، وقد أجبرت الصين في مناسباتٍ كثيرة سفن الصيد غير الصينية على مغادرة أجزاءٍ بعينها من بحر الصين الجنوبي المتنازع عليها، واستخدمت القوة العسكرية لأجل ذلك في بعض الأحيان. وكثيرًا ما ضغطت الصين على شركات النفط الأجنبية ومنعتها من إجراء أعمالٍ استكشافية في المنطقة تعاونًا مع بلدان أخرى.[5]، ففي جانفي 1996، انخرطت ثلاث سفنٍ صينيةٍ مزعومةٍ في معركة مسلّحة دامت 90 دقيقة مع سفينةٍ حربيةٍ فليبينية.[52]

خلال العقد الأخير، تجدّدت التوتّرات والمواجهات بين الأطراف المتنافسة، فما بين شهري جانفي ومارس 2016، استمرت أنماط الأفعال وردود الأفعال المُأصّلة لإدعاءات ومطالب كلّ طرفٍ في التداعي، حتّى سمّاها العديد من الخبراء بـ الحالة العادية الجديدة، وصفًا لما يحدث في بحر الصين الجنوبي بشكلٍ متكرّر. في شهر جانفي 2016 أجرت الصين مثلاً رحلتين مدنِيّتيْن إلى إحدى جزرها الاصطناعية التّي بنتها، الأمر الذّي عارضته بعض الدول كالفيتنام – بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية- معتبرةً إيّها بمثابة خطوةٍ خطيرة من الصين لتصعيد وضع العسكرة في بحر الصين الجنوبي. إدّعت فيتنام من جهتها أنّها أحصت حدوث 46 اختراقٍ عدوانيٍّ قامت به الطائرات الحربية الصينية للأجواء السيادية الفيتنامية خلال الأيام السبع الأولى لعام 2016. كما أعلنت فيتنام أيضًا أنّها شرعت في إجراء دورياتِ غوّاصاتٍ في بحر الصين الجنوبي. من جهتها، قالت الصين أيضًا أنّها ستقوم بنشر أكبر سفينة حراسةِ سواحلٍ دورية في المنطقة في المستقبل القريب.[53] في أفريل 2016، أظهرت صور أقمارٍ صناعية إنزال الصين لطائرتين مقاتلتين أخريين على جزيرة وودي، كما أفادت هذه الصور أنّ الصين لها خططٌ لتطوير قواعد نووية بحرية من الممكن أن يتّم استخدامها في تعزيز قوة جُزرها الاصطناعية التّي تمّ بناؤها في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يجب التحرّك ضدّه بشكلٍ حازم.[54]

في المقابل، تستفيد الولايات المتحدة وحلفاؤها من مواقعهم الجغرافية الأقرب إلى الخطوط البحرية والجوية العابرة، ممّا يُتيح لهم تنفيذ دورياتٍ بحريةٍ وجويّة بمرونةٍ أكبر.

وبفضل تفوّقها البحري الجذري، يمكن للولايات المتحدة استغلال الطبيعة المفتوحة للمحيطات الكبرى حول بحر الصين الجنوبي للتدخّل أو للإطاحة بالقدرة الصينية في بعض النقاط، أو لفرض تكاليفٍ عاليةٍ على خطوط الإمداد الصينية.[55]

إنّ سلوكيات الصين ومنافسيها وردود أفعالهم المتضاربة، إضافةً إلى استعانة دول المنطقة بالتواجد العسكري الأمريكي هناك لموازنة الصين -مثلما فعلت الفليبين سنة 2016 عندما منحت الولايات المتحدة ثمانية قواعد عسكرية على أراضيها تعزيزًا لاتفاقية التعاون الدفاعي المشترك الموقّعة سنة 2015 بين البلدين - كلّ ذلك يجعل المنطقة ساحة غليانٍ حقيقيةٍ على حدّ توصيف روبرت كابلان في كتابه غليان آسيا. وهذه مجرّد أمثلةٍ مجتزأةٍ من شأنها أن تكشف لنا حجم الاحتقان والغليان الذّي يشهده بحر الصين الجنوبي بين أطارفه المحليّين المتنافسين من جهة، كما تكشف لنا من جهةٍ أخرى شيئًا من ملامح التنافس الأكبر الذّي تشهده المنطقة بشكلٍ متنامي بين الصين كقوةٍ ضخمةٍ صاعدةٍ بين الجيران، والولايات المتحدة الأمريكية صاحبة التواجد العسكري الأكبر المُوازِن لهذه القوة الصاعدة.

5. خاتمة واستنتاجات:

يبيّن التحليل أنّ منطقة بحر الصين الجنوبي بجزره المترامية تمثّلُ ساحةً مرشحةً لاندلاع حروبِ الهيمنة وفق تصوّر روبرت جيلبين، حيث يتقاطع السعي الأميركي للحفاظ على موقعه المهيمن مع اندفاع الصين لتوسيع نفوذها البحري وحماية حديقتها الخلفية، باعتبارها قوةً تعديلية، وهو ما يجعلها منطقة ارتطامٍ جيوبولتيكي. هذا التنافس، المدعوم بتواجد فواعلٍ إقليميةٍ ودوليةٍ مؤثّرة، يعيد إلى الأذهان توازنات الحرب الباردة. لقد حذّر زبيغنيو بريجنسكي منذ مدّةٍ طويلة من أنّ استقرار منطقة شرق آسيا يتسّم بالهشاشة، حيث قد يقود غياب نظامٍ أمنيٍ مشتركٍ والعداءات التاريخية إلى صداماتٍ مدمّرة.[56] كما يؤكّد ميرشايمر أنّ الصين مرشّحةٌ لتكون المركز الجديد للسياسة الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع ما يُرافق ذلك من قضايا استراتيجية ساخنة كتايوان. ويخلص إلى أنّ شرق آسيا هي منطقةُ خطرٍ محتملة، أين يُعدّ التنافس الأمني عنصرًا مركزيًا للعلاقات البينية للدول.[57] وينتهي التحليل الواقعي إلى أنّ تشكّل استقطاب ثنائي أميركي–صيني سيؤدّي إلى توتّرٍ دائم وسباق تسلّحٍ وتكاليفٍ استراتيجيةٍ عالية، ما يجعل حوض بحر الصين الجنوبي وسلاسله الجُزرية إحدى أخطر بؤر الارتطام الجيوبولتيكي في القرن الحادي والعشرين.[58]

هذه النتيجة يتوقعها بشدّة روبرت كابلان إذ يتوقّع صراعًا بحريًا شديدًا سيشهده القرن الحادي والعشرين في منطقة بحر الصين الجنوبي، يُشكّل بنتائجه كلّ النظام الإقليمي لشرق آسيا، حيث يرى أنّ هذا الصراع سيختلف عن حروب أوروبا البرّية في القرن العشرين، إذ ستكون الجغرافيا البحرية هي محوره الرئيس. فبينما كانت أوروبا *لوحة برّية* تتنازع فيها الجيوش على حدودٍ مفتوحة، أصبحت شرق آسيا اليوم *لوحة بحرية* تتحدد ملامحها بالمياه والممرات البحرية التي تفصل بين مراكز الكثافة السكانية والاقتصادية الكبرى، ما يجعل القرن الحادي والعشرين – كما يؤكد كابلان – قرنًا بحريًا بامتياز.[59]

من جهته، يُحذّر جون ميرشايمر من احتمال اندلاع صراعات خطيرة في شرق آسيا إذا تفاقمت أزماتها، مثل مواجهة بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان أو الجزر المتنازع عليها أو الممرات البحرية المؤدية إلى الشرق الأوسط. ويرى أنّ هذه النزاعات المحتملة

ستكون مختلفة عن حروب أوروبا خلال الحرب الباردة، إذ إنّ مخاطرها أقلّ نسبيًا، وغالبًا ما ستجري في البحر، ما يجعل احتمال احتوائها أسهل. لذلك، يُعتبر اندلاع حربٍ محدودة بين الصين والولايات المتحدة أكثر ترجيحًا من مواجهة شاملة بين الناتو وحلف وارسو سابقًا.[60]

ورغم الصورة القاتمة التي يعرضها كابلان وميرشايمر، إلا أنهما يرجّحان أن التنافس على الصدارة في غرب الباسيفيك لن يتحوّل بالضرورة إلى حرب مفتوحة، وذلك بفضل طبيعة الجغرافيا البحرية. يرى كابلان أن الصراع سيجري في الغالب بهدوء وعلى المدى الطويل، عبر تحركاتٍ بطيئةٍ في فراغ البحر، تُرسّخ نفوذ القوى الكبرى دون مواجهات مباشرة. ويشير إلى أن بطء الحركة في البحر يمنح القادة والدبلوماسيين وقتًا لتجنّب الحسابات الخاطئة، ما يجعل القرن الحادي والعشرين أكثر قدرة على تجنّب الحروب الكبرى مقارنةً بأوروبا في القرن العشرين.[61]

إضافةً لما سبق، تُظهر الدراسة أنّ الجغرافيا البحرية–الجُزرية في بحر الصين الجنوبي ليست مجرّد خلفية محايدةٍ للتنافس الدولي، بل تُعتبر عاملاً بنيويًا حاسمًا يُعيد صياغة مسارات القوة والتوازن في شرق آسيا. فقد أثبت التحليل أنّ موقع الجُزر، بما في ذلك جزيرة تايوان ضمن السلسلة الجُزرية الأولى، يُنتج بيئةً استراتيجيةً مُركّبةً تجمع بين الفرص والقيود في آنٍ واحد. فمن جهة، تمنح هذه الجغرافيا للصين مجالاً لتوسيع نفوذها البحري وحماية عمقها الاستراتيجي وتأمين مسارات التجارة والموارد الحيوية. ومن جهةٍ أخرى، تفرض الطبيعة الطبوغرافية المُعقّدة، إلى جانب الوجود الأميركي المستمر، قيودًا هيكليةً تَحدُّ من قدرة بيجين على ترجمة رؤيتها الجيوبولتيكية إلى واقعٍ كامل.

لقد بيّنت الدراسة أنّ الجُزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي تُشكّل نقاط ارتكازٍ جيواستراتيجيةٍ ذات أبعادٍ عسكريةٍ واقتصاديةٍ وسياسية، تجعل من المنطقة نموذجًا عمليًا لما أسميتُه بـ منطقة ارتطامٍ جيوبولتيكي. فالصين تنظر إليها بوصفها حديقتها الخلفية التّي يجب تأمينها لحماية مشروعها في الصعود كقوةٍ عالميةٍ رائدة، في حين تراها الولايات المتحدة مواقع متقدمةٍ لاحتواء هذا الصعود والحفاظ على ميزان القوى الإقليمي والدولي. من هنا، يتحوّل العامل الجغرافي إلى محدّدٍ رئيسيٍّ في صياغة الاستراتيجيات المُتنافسة، بل وإلى ساحةِ اختبارٍ لقدرة كلِّ طرفٍ على التكيّف مع بيئةٍ جيوبوليتيكية مُتقلّبة.

تُفضي هذه المعطيات إلى استنتاجٍ محوري مفاده أنّ الجغرافيا في بحر الصين الجنوبي لا تُتيح للصين مسارًا خَطيًّا لتعزيز قوتّها البحرية، بل تضعها أمام وضعٍ مُعقّدٍ ذي وجهين: الاستفادة من فرص الموقع الاستراتيجي الغنيّ، والتعامل مع القيود التّي تفرضها الطبيعة الجغرافية الصلبة وردود الفعل الأميركية. وبذلك، يتضّح أنّ الجغرافيا تُمثّل عاملاً بنيويًا يُحدّد –بقدر ما يتيح– مسارات التنافس الصيني–الأمريكي في المنطقة، ويُؤثّر مباشرةً على طبيعة القطبية التّي تتبلور في شرق آسيا.

وعليه، يمكن القول إنّ السيطرة على سلسلة جُزر بحر الصين الجنوبي وما تمثّله من نقاطٍ جغرافيةٍ حيوية ستَبقى مُحدِّدًا استراتيجيًا لصياغة موازين القوة العالمية في العقود المقبلة. فمن يمتلك القدرة على تكييف استراتيجيته مع هذه البيئة المُعقّدة سيكون الأقدر على رسم ملامح التوازنات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يظلّ التنافس الصيني–الأمريكي

مُرشّحًا للاستمرار، مع تحوّل بحر الصين الجنوبي إلى مسرحٍ محوريٍّ لإعادة تشكيل النظام الدولي والقطبية في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش:

1. J. Peter Burgess, "The Politics of the South China Sea: Territoriality and International Law," *Security Dialogue* 34, no. 1 (March 2003): 7.
2. Leszek Buszynski and Christopher Roberts, eds., The South China Sea and Australia's Regional Security Environment, National Security College Paper no. 5 (Australia, September 2013), 4.
3. M. Taylor Fravel, "China's Strategy in the South China Sea," *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 3 (2011): 93–96.
4. Kyle D. Christensen, "Strategic Developments in the Western Pacific: Anti-Access/Area Denial and the Airsea Battle Concept," *Journal of Military and Strategic Studies* 14, no. 3 (2012): 7–9.
5. روبرت د. كابلان، *انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن المعركة ضد المصير*، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: عالم المعرفة، 2012)، 262–263.
6. Robert D. Kaplan, "The South China Sea is the Future of Conflict: The 21st Century's Defining Battleground Is Going to Be on Water," *Foreign Policy*, Special Report, August 15, 2011.
7. ناظم عبد الواحد الجاسور، *تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 106.
8. Jon Lunn and Arabella Lang, The South China Sea Dispute: July 2016 Update, House of Commons Library, Briefing Paper no. 7481 (July 12, 2016), 6.
9. Ibid., 14.
10. Burgess, "The Politics of the South China Sea," 7.
11. Jon Lunn and Arabella Lang, *op. cit.*, 5–6.
12. Ibid., 6.
13. جدير بنا هنا أيضًا أن نميّز بين مجموعة من المصطلحات البحرية المركزية في مثل هذه المناطق البحرية المتنازع عليها. فاستنادًا إلى إتفاقية الأمم المتحدة الخاصّة بقانون البحار (UNLOS) التّي تمّ إعتماده سنة 1982، يمكن أن نميّز عدّة مصطلحات متداخلة تمّ على أساسها إرساء مجموعة من القواعد لقياس وتقدير المناطق البحرية المختلفة، بشكلٍ أوضح. لقد أرسى إتفاق (LOS) معاييرًا لتعريف المياه الإقليمية (Territorial Sea)، المنطقة المجاورة (Cotiguous Zone)، المنطقة الإقتصادية الخالصة أو الحصرية (Exclutive Economic Zone)، الجرف القاري (Continental Shelf) والمصطلحات المرتبطة به والتّي تقّر ما الذّي يُعتبر جزيرة، وما هو غير ذلك. إضافةً إلى ذلك، فقد تمّ إقرار المعايير الواجب توفرّها للاعتراف بمساحةٍ ما على أنّها جزيرة ومعايير إنشاء منطقة بحرية تتعدّى الـ 12 ميلاً بحريًا، وقد كانت هناك أربع مناطق تمّ تغطيتها في هذا الاتفاق مرتبطة ببحر الصين الجنوبي. لقد شدّدت المادة الثالثة أنّ لكلّ دولةٍ الحقّ في إنشاء اتساع لإقليمها البحري إلى حدٍّ لا يتعد 12 ميلاً بحريًا. تُعرّف المادتين 55 و75 مصطلح المنطقة الاقتصادية الحصرية بأنّها منطقة تصل إلى 200 ميلاً بحريًا وراء أراضيها المتاخمة، ضمن هذه المنطقة تمتلك الدولة حقوقًا سيادية لغايات استكشاف، واستغلال، وحفظ، وإدارة الموارد الطبيعية الخاصّة بهذه المنطقة. توّضح المادة 76-77 مبدأ الجرف القاري وتوافق الدول التّي لديها حقوق سيادية في الجرف القاري بهدف إجراء الاستكشافات عليه واستغلال موارده الطبيعية. أمّا المادة 121 فتحدّد بدقة أنّ

الصخور التّي يمكن فيها المحافظة على استدامة الحياة البشرية أو الاقتصادية وجملة احتياجات البشر الخاصّة، لا يمكن اعتبارها منطقةً اقتصاديةً حصريةً أو جرفًا قاريًا. للمزيد إرجع:

Burgess, "The Politics of the South China Sea," 8-9. And: Gregory B. Poling, *The South China Sea in Focus: Clarify the Limits of Maritime Dispute*, 14-18.

14. J. Peter Burgess, *op. cit.*, 8.
15. Mingjiang Li, "Reconciling Assertiveness and Cooperation? China's Changing Approach to the South China Sea Dispute," *Security Challenges* 6, no. 2 (Winter 2010): 52.
16. Toshi Yoshihara, "China's Vision of Its Seascape: The First Island Chain and Chinese Seapower," *Asian Politics & Policy* 4, no. 3 (2012): 294–297.
17. Olli P. Suorsa, "Attaining All-Domain Control: China's Anti-Access/Area Denial (A2/AD) Capabilities in the South China Sea," *Issues & Insights-Pacific Forum*, Working Paper 25, no. 2 (February 2025): 2.
18. Sheldon W. Simon, "The Asia-Pacific Century: Challenges and Opportunities," in *The Asia-Pacific Century: Challenges and Opportunities*, ed. Adam Lowther (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, May 2013), 190.
19. Jennifer Rice and Erik Robb, *China Maritime Report No. 13: The Origins of "Near Seas Defense and Far Seas Protection"* (U.S. Naval War College, China Maritime Studies Institute, 2021), 1–5.
20. Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Spratly Island Defenses," *Center for Strategic and International Studies*, December 13, 2016.
21. S.A. Cavanagh, "China's Territorial Stratagem: Extending Military Range & Influence through Reclamation & Occupation of the Spratly Waters, South China Sea," *Small Wars Journal*, April 23, 2018.
22. See also Asia Maritime Transparency Initiative, *China Island Tracker*, Center for Strategic and International Studies, accessed September 14, 2025; and Noraini Zulkifli and Iasmul 'Azham Ibrahim, "China Military Base in Paracel Island and Impact Towards Vietnam Security," *International Journal of Scientific and Research Publications* 14, no. 6 (June 2024).
23. Martin Petty and Karen Lema, "Explainer: What Is the Scarborough Shoal and What Is China Planning There?" *Reuters*, September 11, 2025.
24. روبرت د. كابلان، *انتقام الجغرافيا*، مرجع سابق، 251.
25. Bonnie S. Glaser, "China's Grand Strategy in Asia," *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, Washington, DC, March 13, 2014, 4–5.
26. Mingjiang Li, *op. cit.*, 60.
27. Takahiro Tsuchiya, "China's Strategic Integration of Port Development and Military-Civil Fusion: Building Dual-Use Infrastructure to Support China's Goals of Becoming a 'Transportation Power' and a 'Maritime Power,'" *The Japan Institute of International Affairs, Research Reports*, April 18, 2025.
28. Nyshka Chandran, "As World Concentrated on North Korea, Beijing was Busy Building in South China Sea," *CNBC*, December 15, 2017.
29. Gabriel Honrada, "China's New 'Super Island Builder' Set to Roil South China Sea," *Asia Times*, March 14, 2023.
30. Dodge Billingsley, "China's South China Sea Strategy Complemented by Civilian Infrastructure," *TRADOC G-2 Operational Environment Enterprise*, November 14, 2024.
31. ChinaPower Project, "How Much Trade Transits the South China Sea?" *CSIS ChinaPower*, August 2, 2017; updated January 25, 2021, accessed September 4, 2025.
32. Olli P. Suorsa, *op. cit.*, 2.
33. روبرت د. كابلان، *انتقام الجغرافيا*، مرجع سابق، 259.

34. Asia Maritime Transparency Initiative, "China's Big Three Near Completion," *CSIS*, June 29, 2017.
35. M. Taylor Fravel, "China's Strategy in the South China Sea," *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 3 (2011): 307.
36. روبرت د. كابلان، *انتقام الجغرافيا*، مرجع سابق، 264.
37. Fravel, *op. cit.*, 307.
38. Asia Maritime Transparency Initiative, "China's New Spratly Island Defenses," *CSIS*, December 13, 2016.
39. Shuxian Luo and Jonathan G. Panter, "China's Maritime Militia and Fishing Fleets: A Primer for Operational Staffs and Tactical Leaders," *Military Review*, January–February 2021.
40. TOI World Desk, "China Confirms Discovering World's First Large Shallow Gas Field in Disputed South China Sea," *The Times of India*, August 8, 2024.
41. Zou Keyuan, "South China Sea Studies in China: Achievements, Constraints and Prospects," *Singapore Year Book of International Law* (January 2007): 85–86.
42. Hal Brands and Zack Cooper, "Getting Serious About Strategy in the South China Sea," *Naval War College Review*71, no. 1 (2018): 13–29.
43. Ibid.
44. Kelsey Broderick, "Chinese Activities in the South China Sea: Implications for the American Pivot to Asia," *The Project 2049 Institute*, May 2015, 6.
45. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "The Myth of Multipolarity: American Power's Staying Power," *Foreign Affairs*, May/June 2023, published April 18, 2023.
46. Toshi Yoshihara, *op. cit.*, 294–296.
47. خط ماجينو هو سلسلة تحصينات دفاعية بنتها فرنسا بين الحربين العالميتين على حدودها مع ألمانيا، لصد أي هجوم محتمل. ورغم قوتها، التف الألمان حولها عبر بلجيكا عام 1940، ممّا جعله رمزًا للاعتماد الوهمي على الدفاعات الثابتة بدلًا من المرونة العسكرية (ملاحظة الكاتب).
48. Yoshihara, *op. cit.*, 296–297.
49. Zhang Wenmu, "Sea Power and China's Strategic Choices," *China Security Journal* (World Security Institute), Summer 2006, 20.
50. John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia," *The Chinese Journal of International Politics* 3, no. 4 (Winter 2010): 395.
51. Jon Lunn and Arabella Lang, "The South China Sea Dispute: July 2016 Update," *House of Commons Library, Briefing Paper* no. 7481, July 12, 2016, 6.
52. Burgess, *op. cit.*, 9.
53. Lunn and Lang, *op. cit.*, 14.
54. Ibid., 16.
55. Martin D. Mitchell, "The South China Sea: A Geopolitical Analysis," *Journal of Geography and Geology* 8, no. 3 (2016): 19–21.
56. كارن أبو الخير، آسيا وملامح نظام عالمي جديد، *مجلة السياسة الدولية* (القاهرة: فبراير 2012).
57. John Mearsheimer, "Realism, the Real World, and the Academy," in *Realism and Institutionalism in International Studies* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002), 27.
58. مايكل براون وآخرون، *صعود الصين*، ترجمة مصطفى قاسم (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، 334
59. Kaplan, *op. cit.*
60. John J. Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia," *op. cit.*, 392.
61. Kaplan, *op. cit.*

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1. أبو الخير، كارن. آسيا وملامح نظام عالمي جديد .مجلة السياسة الدولية .القاهرة، فبراير 2012.
2. الجاسور، ناظم عبد الواحد .تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
3. براون، مايكل، وآخرون .صعود الصين .ترجمة مصطفى قاسم. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.
4. كابلان، روبرت د .انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن المعركة ضد المصير .ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي. الكويت: عالم المعرفة، 2012.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Asia Maritime Transparency Initiative. *China Island Tracker*. Center for Strategic and International Studies. Accessed September 14, 2025.
2. ———. *China's Big Three Near Completion*. CSIS, June 29, 2017.
3. ———. *China's New Spratly Island Defenses*. Center for Strategic and International Studies, December 13, 2016.
4. Billingsley, Dodge. "China's South China Sea Strategy Complemented by Civilian Infrastructure." *TRADOC G-2 Operational Environment Enterprise*, November 14, 2024.
5. Brands, Hal, and Zack Cooper. "Getting Serious About Strategy in the South China Sea." *Naval War College Review* 71, no. 1 (2018): 13–29.
6. Brooks, Stephen G., and William C. Wohlforth. "The Myth of Multipolarity: American Power's Staying Power." *Foreign Affairs*, May/June 2023.
7. Burgess, J. Peter. "The Politics of the South China Sea: Territoriality and International Law." *Security Dialogue* 34, no. 1 (March 2003): 7–9.
8. Buszynski, Leszek, and Christopher Roberts, eds. *The South China Sea and Australia's Regional Security Environment*. National Security College Paper no. 5. Australia, September 2013.
9. Cavanagh, S. A. "China's Territorial Stratagem: Extending Military Range & Influence through Reclamation & Occupation of the Spratly Waters, South China Sea." *Small Wars Journal*, April 23, 2018.
10. Chandran, Nyshka. "As World Concentrated on North Korea, Beijing was Busy Building in South China Sea." *CNBC*, December 15, 2017.
11. Christensen, Kyle D. "Strategic Developments in the Western Pacific: Anti-Access/Area Denial and the Airsea Battle Concept." *Journal of Military and Strategic Studies* 14, no. 3 (2012): 7–9.
12. Fravel, M. Taylor. "China's Strategy in the South China Sea." *Contemporary Southeast Asia* 33, no. 3 (2011): 93–96, 307.
13. Glaser, Bonnie S. "China's Grand Strategy in Asia." Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, DC, March 13, 2014.
14. Honrada, Gabriel. "China's New 'Super Island Builder' Set to Roil South China Sea." *Asia Times*, March 14, 2023.
15. Kaplan, Robert D. "The South China Sea Is the Future of Conflict: The 21st Century's Defining Battleground Is Going to Be on Water." *Foreign Policy, Special Report*, August 15, 2011.
16. Li, Mingjiang. "Reconciling Assertiveness and Cooperation? China's Changing Approach to the South China Sea Dispute." *Security Challenges* 6, no. 2 (Winter 2010): 52, 60.
17. Lunn, Jon, and Arabella Lang. *The South China Sea Dispute: July 2016 Update*. House of Commons Library, Briefing Paper no. 7481, July 12, 2016.

18. Luo, Shuxian, and Jonathan G. Panter. "China's Maritime Militia and Fishing Fleets: A Primer for Operational Staffs and Tactical Leaders." *Military Review*, January–February 2021.
19. Mearsheimer, John J. "The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia." *The Chinese Journal of International Politics* 3, no. 4 (Winter 2010): 392–395.
20. ———. "Realism, the Real World, and the Academy." In *Realism and Institutionalism in International Studies*, 27. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2002.
21. Mitchell, Martin D. "The South China Sea: A Geopolitical Analysis." *Journal of Geography and Geology* 8, no. 3 (2016): 19–21.
22. Petty, Martin, and Karen Lema. "Explainer: What Is the Scarborough Shoal and What Is China Planning There?" *Reuters*, September 11, 2025.
23. Poling, Gregory B. *The South China Sea in Focus: Clarify the Limits of Maritime Dispute*, 14–18.
24. Rice, Jennifer, and Erik Robb. *China Maritime Report No. 13: The Origins of "Near Seas Defense and Far Seas Protection."* U.S. Naval War College, China Maritime Studies Institute, 2021.
25. Simon, Sheldon W. "The Asia-Pacific Century: Challenges and Opportunities." In *The Asia-Pacific Century: Challenges and Opportunities*, edited by Adam Lowther, 190. Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, May 2013.
26. Suorsa, Olli P. "Attaining All-Domain Control: China's Anti-Access/Area Denial (A2/AD) Capabilities in the South China Sea." *Issues & Insights-Pacific Forum*, Working Paper 25, no. 2 (February 2025).
27. Times of India (TOI) World Desk. "China Confirms Discovering World's First Large Shallow Gas Field in Disputed South China Sea." *The Times of India*, August 8, 2024.
28. Tsuchiya, Takahiro. "China's Strategic Integration of Port Development and Military-Civil Fusion: Building Dual-Use Infrastructure to Support China's Goals of Becoming a 'Transportation Power' and a 'Maritime Power.'" *The Japan Institute of International Affairs, Research Reports*, April 18, 2025.
29. Yoshihara, Toshi. "China's Vision of Its Seascape: The First Island Chain and Chinese Seapower." *Asian Politics & Policy*4, no. 3 (2012): 294–297.
30. Zhang, Wenmu. "Sea Power and China's Strategic Choices." *China Security Journal (World Security Institute)*, Summer 2006.
31. Zou, Keyuan. "South China Sea Studies in China: Achievements, Constraints and Prospects." *Singapore Year Book of International Law*, January 2007: 85–86.